



بنك الكويت المركزي
CENTRAL BANK OF KUWAIT



التقرير السنوي السابع والثلاثون

عن السنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٩

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

يطيب لي أن أقدم هذا التقرير السنوي السابع والثلاثين لبنك الكويت المركزي عن السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨، والذي يعرض بشكل موجز أبرز الأعمال التي قام بها البنك المركزي في مجالات الشؤون النقدية والمصرفية خلال السنة المالية المذكورة بما في ذلك أهم التعليمات واللوائح الرقابية التي وجهها البنك المركزي إلى وحدات الجهاز المصرفي والمالي الخاضعة لرقابته، إلى جانب تقرير مراقبي الحسابات باعتماد صحة وعدالة البيانات المالية لكل من بياني الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر لنشاط بنك الكويت المركزي وذلك عن السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨.

ولا شك في أن السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨ تعتبر مرحلة فارقة في مسيرة عمل بنك الكويت المركزي أخذاً في الاعتبار ما تضمنته من أحداث وتحديات ذات صلة بتداعيات تفاقم الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، والإفرازات المؤثرة لتلك التحديات على الأوضاع الاقتصادية والنقدية والمصرفية المحلية منذ بداية الربع الثالث من السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨، وذلك مع انتشار تلك الأزمة وتحولها إلى أزمة مالية واقتصادية عالمية.

وقد تركز الاهتمام المباشر لبنك الكويت المركزي مع بروز تحديات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في السعي إلى تعزيز أجواء الثقة في جوانب الاقتصاد الوطني بصفة عامة، وتحسين متانة الأوضاع لدى وحدات القطاع المصرفي بصفة خاصة، أخذاً في الاعتبار الدور المحوري لذلك القطاع في الاقتصاد الوطني. وضمن هذا الإطار، بادر بنك الكويت المركزي مبكراً إلى توجيه دفة سياساته النقدية والرقابية نحو تحسين القطاع المصرفي المحلي وترسيخ دعائم الاستقرار المالي في الاقتصاد الوطني، حيث شرع البنك المركزي بدايةً بضخ كميات ملموسة من السيولة إلى وحدات القطاع المصرفي لتعزيز قدرتها على تلبية الاحتياجات التمويلية لمختلف قطاعات النشاط الاقتصادي، وإجراء تخفيضات غير مسبوقة في أسعار الفائدة الرسمية بهدف تخفيض تكلفة الائتمان في الاقتصاد المحلي. ودعم البنك المركزي هذا التوجّه بإجراء تعديلات مؤثرة لبعض الضوابط المنظمة لمنح الائتمان المصرفي، ومن أبرزها رفع الحد الأقصى لنسبة التسهيلات الائتمانية إلى الودائع من ٨٠% إلى ٨٥%، ورفع نسبة النمو المقررة في المحافظ الائتمانية للبنوك لعام ٢٠٠٨ (وبواقع خمس نقاط مئوية لكل بنك)، وتخفيض النسبة من ودائع العملاء بالدينار الكويتي التي يجب على البنوك المحلية الاحتفاظ بها في صورة أرصدة لدى البنك المركزي، وأذونات وسندات الخزنة الكويتية، أو أية أدوات مالية أخرى يصدرها البنك المركزي، لتصبح هذه النسبة ١٨% بدلاً من ٢٠%.

إلى جانب ذلك، وفي إطار المساعي الرامية إلى استعادة أجواء الثقة والمحافظة على تنافسية القطاع المصرفي المحلي، فقد صدر في ٣ نوفمبر ٢٠٠٨ القانون رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٨ في شأن ضمان الودائع لدى البنوك المحلية في دولة الكويت. وفي موازاة ذلك، ونظراً لتعدد أبعاد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، والحاجة لجهد متكامل يعزز قدرات مختلف قطاعات الاقتصاد الكويتي على مواجهة تداعيات تلك الأزمة، جاء قرار مجلس الوزراء المؤقر رقم (٣/١٠٩٤) بتاريخ ٢٦ أكتوبر ٢٠٠٨ بتشكيل فريق العمل الاقتصادي لمواجهة آثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على الاقتصاد الكويتي برئاسة سعادة محافظ بنك الكويت المركزي وعضوية مجموعة من ذوي الخبرة والاختصاص من الجهات المعنية في القطاعين العام والخاص. وشكّل البنك المركزي فريقاً فنياً لمساندة جهود فريق العمل الاقتصادي. وبتاريخ ٢٦ مارس ٢٠٠٩ صدر المرسوم بقانون رقم (٢) لسنة ٢٠٠٩ في شأن تعزيز الاستقرار المالي في الدولة وصدرت لائحته التنفيذية بتاريخ ٢ إبريل ٢٠٠٩، ليشكل بما ينطوي عليه من إجراءات استباقية واحترازية خطوة أخرى تضيف للجهود الحكومية الرامية للتصدي للأبعاد المختلفة لانعكاسات تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على الأوضاع الاقتصادية المحلية.

كما كُفّ بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨ جهوده في مجال الإشراف والرقابة على وحدات الجهاز المصرفي والمالي المحلي وبما يساهم في المحافظة على دعائم الاستقرار المالي في البلاد من خلال تعزيز سلامة ومتانة الأوضاع المالية لوحدات الجهاز المصرفي والمالي المحلي وزيادة كفاءة وقدرة تلك الوحدات على التعامل مع المستجدات والتطورات المحلية والعالمية. وقد شملت تلك الجهود كل من المتابعة المكتبية والتفتيش الميداني، للتحقق من تطبيق الممارسات المهنية السليمة والالتزام بالسياسات والبرامج والتعليمات الرقابية، والتطوير المتواصل لتلك السياسات والبرامج الرقابية لمواكبة أفضل الممارسات العالمية في هذا المجال.

على صعيد آخر، واصل بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨ جهوده الرامية إلى تطوير البرامج والأنظمة الخاصة بتقنية المعلومات لديه، واستحداث نظم جديدة لمواكبة التطورات التقنية بهدف رفع كفاءة الأداء في مختلف إدارات ومكاتب البنك المركزي. وقد تم خلال السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨ إنجاز عدة أنظمة تقنية منها "نظام الخدمات المصرفية الإلكترونية"، و"نظام قراءة الشيكات"، و"نظام السلاسل الزمنية المطور"، و"نظام الوحدات المصرفية".

وارتكزت مختلف جهود بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨ على السعي المتواصل لتطوير كفاءة الكوادر العاملة لديه والإرتقاء بمستواهم العلمي والمهني بما يعزز من قدرات البنك على القيام بالمهام الموكلة إليه. إلى جانب ذلك، وفي إطار الحرص على توفير المعلومة الموثوقة والبيانات الدقيقة للجمهور، واصل البنك المركزي خلال السنة المالية المذكورة جهوده في مجال إعداد وإصدار

نشراته الإحصائية الدورية وتقاريره المختلفة باللغتين العربية والإنجليزية، وتحديث محتويات اللوحة الإلكترونية الخاصة بالبنك المركزي على الشبكة الدولية للإنترنت.

وأخيراً، أسأل الله العلي القدير أن يكلل جهودنا ومساعدتنا جميعاً بالنجاح، وأن يوفقنا في العمل من أجل خير وطننا الحبيب ورفعته شأنه وازدهاره، وذلك في ظل رعاية صاحب السمو أمير البلاد المقدي الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله، وسمو ولي العهد الأمين الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح رعاه الله، وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد الأحمد الصباح وفقه الله.

والله ولي التوفيق ،،،،،

سالم عبدالعزيز الصباح
محافظ بنك الكويت المركزي

أولاً- أهم تطورات السياسة النقدية والمؤشرات النقدية والمصرفية:

يعرض هذا الجزء من التقرير أبرز التطورات النقدية والمصرفية خلال السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨ وذلك ضمن جهود بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية المذكورة في المجالات المرتبطة برسم وتنفيذ السياسة النقدية، والإشراف والرقابة على وحدات الجهاز المصرفي والمالي الخاضعة لرقابته، وبما يعكس حرص البنك المركزي على التحرك في الوقت المناسب باستخدام الأدوات المتاحة لمواكبة التطورات والمستجدات المحلية والإقليمية والعالمية، والتعامل مع انعكاساتها على الأوضاع النقدية والمصرفية المحلية بوجه خاص، والأوضاع الاقتصادية المحلية على وجه العموم.

وفي هذا المجال، تُشكّل السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨ منعطفًا فارقًا في مسيرة الاقتصاد الوطني عمومًا، والقطاع المصرفي والمالي المحلي على وجه الخصوص. ويأتي ذلك انعكاسًا للتطورات والمستجدات المرتبطة بتفاقم تحديات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية اعتبارًا من الربع الثالث من السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨، وانتشار التداعيات المؤثرة لتلك الأزمة لتشمل مختلف دول العالم. وترتبطًا على ذلك، برزت الحاجة الملحة للتحرك السريع للحد من انعكاسات تداعيات تلك الأزمة على دعائم الاستقرار المالي في البلاد. وبادر البنك المركزي مبكرًا باتخاذ خطوات متتالية لتوجيه دفة سياساته النقدية والرقابية نحو تعزيز دعائم الثقة ومواجهة مظاهر الهلع التي نشأت في بعض جوانب الاقتصاد المحلي في إطار السعي لترسيخ دعائم الاستقرار المالي في البلاد.

وقد انعكست جهود بنك الكويت المركزي في هذا المجال على تطورات المتغيرات والمجاميع النقدية والمصرفية الرئيسية للبلاد خلال السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨. ولذلك فقد يكون من المفيد عند استعراض التطورات النقدية والمصرفية في دولة الكويت خلال السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨ التمييز بين فترتين أساسيتين، أولهما الفترة السابقة على بروز تحديات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية والتي تُمثّل النصف الأول (إبريل - سبتمبر ٢٠٠٨) من السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨، وثانيهما الفترة التالية لتفاقم الأزمة المالية والاقتصادية العالمية خلال النصف الثاني (أكتوبر ٢٠٠٨ - مارس ٢٠٠٩) من السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨، وذلك على النحو الذي سيأتي ذكره في الأجزاء التالية من التقرير.

١ - التطورات النقدية:

أ - عرض النقد:

بلغ عرض النقد بمفهومه الواسع (ن ٢) نحو ٢٤٨٦٢,١ مليون دينار في نهاية السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨ مقابل نحو ٢٠٣٩٣,٥ مليوناً في نهاية السنة المالية ٢٠٠٨/٠٧، وبما يمثل نمواً قيمته ٤٤٦٨,٦ مليوناً ونسبته ٢١,٩% مقارنةً بارتفاع قيمته ٣٢٦٣,٤ مليوناً ونسبته ١٩,١% خلال السنة المالية السابقة. وقد تركّز الجانب الأكبر (٧٧,٢%) إجمالي النمو المشار إليه في عرض النقد خلال النصف الثاني (أكتوبر ٢٠٠٨ - مارس ٢٠٠٩) من السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨ ضمن تطور يعكس أثر جهود بنك الكويت المركزي في مجال الحد من انعكاسات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على أوضاع التطورات النقدية والمصرفية للبلاد.

فخلال الفترة (إبريل - سبتمبر ٢٠٠٨) من السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨، وفي إطار استمرار المساعي الرامية في ذلك الوقت للحد من التسارع المفرط في الإنفاق المحلي، سجل عرض النقد بالمفهوم الواسع (ن ٢) نمواً قيمته ١٠٢٠,٨ مليون دينار ونسبته ٥% ليصل إلى نحو ٢١٤١٤,٤ مليون دينار في نهاية سبتمبر ٢٠٠٨، مقارنةً بمستواه البالغ نحو ٢٠٣٩٣,٥ مليوناً في نهاية مارس ٢٠٠٨. وكان عرض النقد (ن ٢) قد سجل نمواً قيمته ٣٢٦٣,٤ ونسبته ١٩,١% خلال السنة المالية ٢٠٠٨/٠٧ كما سبقت الإشارة إلى ذلك. هذا وقد جاء النمو المشار إليه في عرض النقد خلال النصف الأول من السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨ كمحصلة للزيادة في شبه النقد بنحو ١١٤٠,٦ مليون دينار ونسبة ٧,٣% (من نحو ١٥٥٣٧,٢ مليون دينار إلى نحو ١٦٦٧٧,٨ مليوناً) من جهة، والانخفاض في الكتلة النقدية (المفهوم الضيق لعرض النقد ن ١) بنحو ١١٩,٧ مليون دينار ونسبة ٢,٥% (من نحو ٤٨٥٦,٣ مليون دينار إلى نحو ٤٧٣٦,٦ مليوناً) من جهة أخرى.

تطورات عرض النقد
(مليون دينار)

تغير (٣) عن (٢)		مارس ٢٠٠٩	تغير(٢) عن (١)		سبتمبر ٢٠٠٨	مارس ٢٠٠٨	نهاية الفترة
قيمة	%	(٣)	قيمة	%	(٢)	(١)	
٣٤٤٧,٧	١٦,١	٢٤٨٦٢,١	١٠٢٠,٨	٥,٠	٢١٤١٤,٤	٢٠٣٩٣,٥	عرض النقد (ن٢)
٤١,٥-	٠,٩-	٤٦٩٥,١	١١٩,٧-	٢,٥-	٤٧٣٦,٦	٤٨٥٦,٣	الكتلة النقدية (ن١)، ومنها:
٤٧,٩-	١,٢-	٣٩٥٢,٦	١٩٠,٠-	٤,٥-	٤٠٠٠,٥	٤١٩٠,٥	الودائع تحت الطلب
٣٤٨٩,٢	٢٠,٩	٢٠١٦٧,٠	١١٤٠,٦	٧,٣	١٦٦٧٧,٨	١٥٥٣٧,٢	شبه النقد
٢١٩٩,٥	١٤,٨	١٧٠٨٥,٣	٩٦٤,٧	٦,٩	١٤٨٨٥,٨	١٣٩٢١,١	الودائع بالدينار
١٢٨٩,٧	٧٢,٠	٣٠٨١,٧	١٧٥,٩	١٠,٩	١٧٩٢,٠	١٦١٦,١	الودائع بالعملات الأجنبية

أما على صعيد العوامل المؤثرة في تغيرات عرض النقد (ن٢) ضمن الوضع النقدي المجمع لكل من البنك المركزي والبنوك المحلية^(١) خلال الفترة (إبريل - سبتمبر ٢٠٠٨)، فقد جاء النمو المذكور في عرض النقد بالمفهوم الواسع (ن٢) كمحصلة للزيادة في صافي الموجودات المحلية لتلك الجهات بنحو ١٠٤٢,٧ مليون دينار وبنسبة ٦,٨% من جهة، وانخفاض صافي موجوداتها الأجنبية بنحو ٢١,٨ مليون دينار وبنسبة ٠,٤% من جهة أخرى.

وخلال الفترة (أكتوبر ٢٠٠٨ - مارس ٢٠٠٩) من السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨، وانعكاساً لجهود البنك المركزي بتوجيه سياساته النقدية والرقابية لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، شهد عرض النقد بالمفهوم الواسع (ن٢) ارتفاعاً ملموساً قيمته ٣٤٤٧,٧ مليون دينار ونسبته ١٦,١% ليصل إلى نحو ٢٤٨٦٢,١ مليون دينار في نهاية السنة المالية المذكورة مقارنةً بمستواه البالغ نحو ٢١٤١٤,٤ مليوناً في نهاية سبتمبر ٢٠٠٨. وجاء ذلك الارتفاع في عرض النقد كمحصلة للزيادة في شبه النقد بنحو ٣٤٨٩,٢ مليون دينار وبنسبة ٢٠,٩% (من نحو ١٦٦٧٧,٨ مليون دينار إلى نحو ٢٠١٦٧ مليوناً) من جهة، والانخفاض في الكتلة النقدية (المفهوم الضيق لعرض النقد ن١) بنحو ٤١,٥ مليون دينار وبنسبة ٠,٩% (من نحو ٤٧٣٦,٦ مليون دينار إلى نحو ٤٦٩٥,١ مليوناً) من جهة أخرى.

وفيما يتعلق بالعوامل المؤثرة في تغيرات عرض النقد (ن٢) ضمن الوضع النقدي المجمع لكل من البنك المركزي والبنوك المحلية خلال الفترة (أكتوبر ٢٠٠٨ - مارس ٢٠٠٩) من السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨، فإن الارتفاع المذكور في عرض النقد بالمفهوم الواسع (ن٢) والبالغ قيمته نحو ٣٤٤٧,٧ مليون دينار ونسبته ١٦,١% قد جاء كمحصلة للزيادة في صافي الموجودات الأجنبية لتلك الجهات بنحو ٤٢٤٢,٧ مليون دينار وبنسبة ٨٤,٨% من جانب، وانخفاض صافي موجوداتها المحلية بنحو ٧٩٥ مليون دينار وبنسبة ٤,٨% من جانب آخر. وتُعزى الزيادة المذكورة في صافي الموجودات الأجنبية إلى الزيادة في كل من صافي الموجودات الأجنبية للبنوك المحلية بما قيمته ٢٧١٤,١ مليون دينار ونسبته ١٦٥,٥%، وصافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي بما قيمته ١٥٢٨,٦ مليون دينار ونسبته ٤٥,٤%. أما الانخفاض المشار إليه في صافي الموجودات المحلية خلال الفترة (أكتوبر ٢٠٠٨ - مارس ٢٠٠٩) من السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨، فقد جاء كمحصلة للزيادة في كل من صافي المطلوبات الأخرى للبنك المركزي والبنوك المحلية (بنحو ١٠٨٢,٥ مليون دينار وبنسبة ١٥,١%)، وحسابات الحكومة لدى البنك المركزي وودائعها لدى البنوك المحلية (ومجموعها نحو ٦٩٥ مليون دينار ونسبتها ٢٠,٩%) من ناحية، والزيادة في مطالب البنوك المحلية على القطاع الخاص بنحو ٩٨٦,٩ مليون دينار وبنسبة ٤% من ناحية أخرى.

(١) تشمل على كل من البنوك التجارية بما فيها فروع البنوك الأجنبية، والبنوك التي تعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، بالإضافة إلى البنوك المتخصصة (بنك الكويت الصناعي).

ب- أسعار الفائدة المحلية:

أبقى بنك الكويت المركزي خلال النصف الأول من السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨ أسعار الفائدة لديه دون تغيير، وذلك في إطار مساعيه في تلك الفترة للحد من سخونة الطلب المحلي. عقب ذلك، وفي ضوء التطورات المتلاحقة التي شهدتها الأوضاع الاقتصادية والنقدية والمصرفية على الساحتين المحلية والعالمية اعتباراً من مطلع شهر أكتوبر ٢٠٠٨، سارع بنك الكويت المركزي باتخاذ إجراءات وخطوات متتالية لتمتين دعائم الثقة وتعزيز قدرات قطاعات الاقتصاد الوطني لمواجهة التأثيرات المحتملة لتداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. وكان من أبرز تلك الإجراءات والخطوات قيام بنك الكويت المركزي بتخفيضات ملموسة وغير مسبقة في تكلفة الاقتراض في الاقتصاد المحلي، وبما يوفر مساحة أوسع للبنوك المحلية للقيام بدورها في مجال توفير الاحتياجات التمويلية لمختلف القطاعات الاقتصادية المحلية.

وضمن هذا الإطار، قام البنك المركزي بإجراء تخفيض ملموس وبشكل غير مسبوق في سعر الخصم وبما مقداره ١٢٥ نقطة أساس (من ٥,٧٥% إلى ٤,٥٠%) اعتباراً من ٨ أكتوبر ٢٠٠٨. وتلا ذلك قيام البنك المركزي بتخفيض آخر في سعر الخصم وبمقدار ٢٥ نقطة أساس (من ٤,٥% إلى ٤,٢٥%) اعتباراً من ٣٠ أكتوبر ٢٠٠٨، ثم تبعه بتخفيض ثالث لسعر الخصم وبمقدار ٥٠ نقطة أساس (من ٤,٢٥% إلى ٣,٧٥%) اعتباراً من ١٧ ديسمبر ٢٠٠٨. وبذلك يكون بنك الكويت المركزي قد أجرى تخفيضاً في سعر الخصم لديه وبما مجموعه ٢٠٠ نقطة أساس خلال الفترة (أكتوبر ٢٠٠٨ - مارس ٢٠٠٩) من السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨ ليصل سعر الخصم إلى ٣,٧٥% في نهاية تلك السنة المالية مقابل ٥,٧٥% حتى نهاية السنة المالية السابقة ٢٠٠٨/٠٧.

وتجدر الإشارة إلى أن سعر الخصم لدى بنك الكويت المركزي يعتبر سعراً محورياً ترتبط به، ضمن هوامش محددة، الحدود القصوى لأسعار الفائدة المحلية على معاملات الإقراض بالدينار الكويتي لدى وحدات الجهاز المصرفي والمالي المحلي. وبناء على ذلك، يؤدي خفض سعر الخصم لدى بنك الكويت المركزي إلى تخفيض الحدود القصوى لأسعار الفائدة على معاملات الإقراض بالدينار الكويتي لدى وحدات الجهاز المصرفي والمالي المحلي بذات مقدار ذلك التخفيض.

وفيما يتعلق بتطورات مستويات أسعار الفائدة على ودائع العملاء لدى البنوك المحلية، فقد شهدت أسعار الفائدة على ودائع العملاء لأجل لدى البنوك المحلية بالدينار الكويتي خلال الفترة (إبريل - سبتمبر ٢٠٠٨) من السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨ تراجعاً مقارنة مع السنة المالية السابقة. وعلى وجه التحديد، فقد تراجعت متوسطات أسعار الفائدة على الودائع بالدينار الكويتي لأجل شهر ولأجل ٣ أشهر لتصل إلى نحو ٣,٤١% و ٣,٥٧٣% على الترتيب خلال الفترة المذكورة مقابل نحو ٤,٥٠٧%

و٤,٦٤٦% للأجلين المذكورين على الترتيب ذاته خلال السنة المالية السابقة. وواصلت تلك الأسعار تراجعها وبشكل ملموس خلال النصف الثاني من السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨ لتصل إلى نحو ٢,٢٨٧% و٢,٤٥% في المتوسط لأجل شهر و ٣ أشهر على الترتيب.

من جانب آخر، شهدت متوسطات أسعار الفائدة على الودائع بالدولار الأمريكي لأجل شهر ولأجل ٣ أشهر تراجعاً خلال الفترة (إبريل - سبتمبر ٢٠٠٨) من السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨ لتصل إلى نحو ٢,٠٧٥% و ٢,٢١٦% على الترتيب وذلك مقابل نحو ٤,١٨٢% و ٤,٢٣٣% للأجلين المذكورين على التوالي خلال السنة المالية السابقة. كما وصلت تلك المتوسطات تراجعها خلال الفترة (أكتوبر ٢٠٠٨ - مارس ٢٠٠٩) من السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨ لتصل إلى نحو ١,٢٣٣% و ١,٦٣٦% لأجل شهر و ٣ أشهر على الترتيب. وترتيباً على ذلك، بلغ الهامش بين متوسطي سعر الفائدة على الودائع بالدينار الكويتي والودائع بالدولار الأمريكي لأجل شهر ولأجل ٣ أشهر خلال النصف الأول من السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨ نحو ١,٣٣٥% و ١,٣٥٧% على الترتيب لصالح الودائع بالدينار الكويتي. ثم اتجه ذلك الهامش لصالح الدينار الكويتي للتناقص ليصل إلى نحو ١,٠٥٤% و ٠,٨١٤% على الودائع لأجل شهر و ٣ أشهر على الترتيب خلال النصف الثاني من السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨. وفي الاتجاه ذاته، شهدت متوسطات أسعار الفائدة على الودائع المتبادلة بالدينار الكويتي فيما بين البنوك المحلية تراجعاً خلال النصف الأول من السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨ ليصل إلى نحو ٢,٢٦٨% لأجل شهر، و ٢,٥١٢% لأجل ٣ أشهر مقارنة بنحو ٣,٨٢١% و ٤,٠٦٩% للأجلين المذكورين على الترتيب خلال السنة المالية السابقة. وخلال النصف الثاني من السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨ اتجهت تلك المتوسطات نحو الارتفاع لتصل إلى نحو ٢,٧٩٤% لأجل شهر، ونحو ٣,٠٦٣% لأجل ٣ أشهر.

كما شهدت متوسطات أسعار الفائدة على إصدارات أدوات الدين العام تراجعاً خلال الفترة (إبريل - سبتمبر ٢٠٠٨) من السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨، حيث سجل متوسط أسعار الفائدة على سندات الخزنة استحقاق سنة تراجعاً من نحو ٤,٦٥% خلال السنة المالية ٢٠٠٨/٠٧ إلى نحو ١,٩١٧% خلال الفترة المذكورة. أما خلال الفترة (أكتوبر ٢٠٠٨ - مارس ٢٠٠٩) من السنة المالية ٢٠٠٩/٢٠٠٨، فقد ارتفع ذلك المتوسط ليصل إلى نحو ٢,١٥٧%.

ج- سعر صرف الدينار الكويتي:

استمر بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨ في تطبيق سياسة سعر صرف الدينار الكويتي المعمول بها منذ ٢٠ مايو ٢٠٠٧ والقائمة على ربط سعر صرف الدينار الكويتي بسلة خاصة وموزونة من عملات الدول التي ترتبط بعلاقات تجارية ومالية مؤثرة مع دولة الكويت. وفي ظل ما يتيح العمل بنظام سلة العملات من مرونة نسبية في مجال رسم وتنفيذ السياسة النقدية، فقد تواصلت

جهود بنك الكويت المركزي في هذا المجال والرامية إلى استمرار ترسيخ أسس الاستقرار النقدي في البلاد، والمحافظة على القوة الشرائية للعملة الوطنية، وبما يكفل الحد من أثر التذبذبات الحادة التي قد تحدث أحياناً في أسعار صرف العملات الرئيسية، ومن ثمّ الحدّ من الضغوط التضخمية المستوردة المرتبطة بتطورات أسعار صرف العملات العالمية.

وتجدر الإشارة إلى أن متوسط سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي قد بلغ نحو ٢٧٢,٩١٧ فلساً خلال السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨ مقابل نحو ٢٨٠,٠٢ فلساً خلال السنة المالية السابقة، أي بانخفاض قيمته ٧,١ فلوس ونسبته ٢,٥%. وبلغ الفرق بين أعلى سعر (٢٩٣,٨٥ فلساً) وأدنى سعر (٢٦٤,٧٥ فلساً) للدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي خلال السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨ ما نسبته ١١%. وفي المقابل شهد سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية الأخرى خلال السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨ تقلبات واضحة، حيث بلغ الفرق بين أعلى سعر وأدنى سعر للدولار ما نسبته (٤٦,٧%) مقابل الجنيه الاسترليني، و(٣٣,٩%) مقابل الفرنك السويسري، و(٢٨,٣%) مقابل اليورو، و(٢٦%) مقابل الين الياباني.

تطور سعر صرف الدولار الأمريكي
مقابل الدينار الكويتي وبعض العملات الرئيسية

البيان	٢٠٠٩/٠٨			٢٠٠٨/٠٧		
	الفرق (%)	أدنى سعر	أعلى سعر	الفرق (%)	أدنى سعر	أعلى سعر
الدينار الكويتي (فلس/دولار)	١١,٠	٢٦٤,٧٥	٢٩٣,٨٥	٩,٠	٢٦٥,٣٠	٢٨٩,١٤
الجنيه الإسترليني لكل دولار	٤٦,٧	٠,٤٩٩٢	٠,٧٣٢١	٧,٩	٠,٤٧٧٠	٠,٥١٤٨
اليورو لكل دولار	٢٨,٣	٠,٦٢٥٤	٠,٨٠٢٣	١٩,١	٠,٦٣١٤	٠,٧٥١٩
الفرنك السويسري لكل دولار	٣٣,٩	٠,٩٩٥١	١,٣٣٢٧	٢٧,٣	٠,٩٧٦٩	١,٢٤٣٨
الين الياباني لكل دولار	٢٦,٠	٨٧,٦٨٥	١١٠,٥٠٥	٢٧,٥	٩٧,١٢٥	١٢٣,٨٨

د - الائتمان المصرفي:

سجلت أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك المحلية إلى مختلف القطاعات الاقتصادية المحلية خلال الفترة (إبريل - سبتمبر ٢٠٠٨) من السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨ ارتفاعاً قيمته ١٦٩٥,١ مليون دينار ونسبته ٧,٩% لتصل إلى نحو ٢٣٠٥٤,٦ مليون دينار في نهاية الفترة المذكورة مقارنة بمستواها البالغ نحو ٢١٣٥٩,٥ مليوناً في نهاية السنة المالية ٢٠٠٨/٠٧. وكانت أرصدة تلك التسهيلات قد سجلت نمواً قيمته ٩٧٩ ونسبته ٥,٥% خلال الفترة المقابلة (إبريل - سبتمبر ٢٠٠٧) من السنة المالية ٢٠٠٨/٠٧. وقد جاء الارتفاع المذكور في أرصدة تلك التسهيلات خلال الفترة إبريل - سبتمبر ٢٠٠٨ أساساً نتيجة للزيادة التي شهدتها أرصدة التسهيلات لكل من قطاع التسهيلات الشخصية (بنحو ٥٦١,٤ مليوناً وبنسبة نمو ٧,٨%)، وقطاع التجارة (بنحو ٢٧٠,٤ مليوناً

وبنسبة نمو ١٤,٢%)، وقطاع الإنشاء (بنحو ٢٤٩,٦ مليوناً وبنسبة نمو ١٦,٦%)، وقطاع العقار (بنحو ٢٣٠,٧ مليوناً وبنسبة نمو ٤,٢%)، وقطاع الصناعة (بنحو ١٧٢ مليوناً وبنسبة نمو ١٤,٨%)، وقطاع المؤسسات المالية من غير البنوك (بنحو ١٤٩,٧ مليوناً وبنسبة نمو ٥,٦%).

أما خلال الفترة (أكتوبر ٢٠٠٨ – مارس ٢٠٠٩) من السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨، فقد شهدت أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك المحلية إلى مختلف القطاعات الاقتصادية المحلية ارتفاعاً قيمته ١١٢٣,٨ مليون دينار ونسبته ٥,٣% لتصل إلى نحو ٢٤١٧٨,٤ مليون دينار في نهاية السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨ مقارنةً بمستواها البالغ ٢٣٠٥٤,٦ مليوناً في نهاية سبتمبر ٢٠٠٨. وقد جاء ذلك الارتفاع في أرصدة تلك التسهيلات نتيجةً للزيادة التي شهدتها أرصدة التسهيلات لكل من قطاع العقار (بنحو ٤٧٣,٥ مليوناً وبنسبة نمو ٨,٣%)، وقطاع "أخرى" (بنحو ٢٤٦,٤ مليوناً وبنسبة نمو ١٧,٦%)، وقطاع التسهيلات الشخصية (بنحو ١٨٦,٩ مليوناً وبنسبة نمو ٢,٤%)، وقطاع الصناعة (بنحو ١٦١,٥ مليوناً وبنسبة نمو ١٢,١%)، وقطاع التجارة (بنحو ١٤١,٧ مليوناً وبنسبة نمو ٦,٥%).

تطور أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية (للمقيمين)

(مليون دينار)

نهاية الفترة	مارس ٢٠٠٨ (١)	سبتمبر ٢٠٠٨ (٢)	تغير (٢) عن (١)		مارس ٢٠٠٩ (٣)	تغير (٣) عن (٢)	
			قيمة	(%)		قيمة	(%)
رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية النقدية المستخدمة، ومنه:	٢١٣٥٩,٥	٢٣٠٥٤,٦	١٦٩٥,١	٧,٩	٢٤١٧٨,٤	١١٢٣,٧	٤,٩
• التجارة	١٩٠٩,٨	٢١٨٠,٢	٢٧٠,٤	١٤,٢	٢٣٢١,٩	١٤١,٧	٦,٥
• الصناعة	١١٦٠,٣	١٣٣٢,٣	١٧٢,١	١٤,٨	١٤٩٣,٨	١٦١,٤	١٢,١
• الإنشاء	١٥٠٧,٣	١٧٥٦,٩	٢٤٩,٥	١٦,٦	١٦٩٤,٦	٦٢,٣-	٣,٥-
• المؤسسات المالية غير البنوك	٢٦٨١,٣	٢٨٣١,٠	١٤٩,٧	٥,٦	٢٧٤١,٨	٨٩,٢-	٣,٢-
• التسهيلات الشخصية	٧٢١١,٨	٧٧٧٣,٢	٥٦١,٣	٧,٨	٧٩٦٠,١	١٨٦,٩	٢,٤
• العقار	٥٤٤٢,٦	٥٦٧٣,٣	٢٣٠,٧	٤,٢	٦١٤٦,٤	٤٧٣,٦	٨,٣

المصدر: بنك الكويت المركزي.

وترتيباً على ما سبق، ومقارنة بالسنة المالية السابقة، تباطأت وتيرة إجمالي النمو في أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك المحلية إلى مختلف القطاعات الاقتصادية المحلية خلال كامل السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨ لتصل إلى نحو ٢٤١٧٨,٤ مليون دينار في نهاية السنة المالية المذكورة مقابل نحو ٢١٣٥٩,٥ مليوناً في نهاية السنة المالية ٢٠٠٨/٠٧، وبما يمثل نمواً قيمته ٢٨١٨,٩ مليوناً ونسبته ١٣,٢% بعد ارتفاعها بنحو ٥٥٣٧,١ مليوناً وبنسبة ٣٥% خلال السنة المالية السابقة.

أما فيما يتعلق باتفاقيات التسهيلات الائتمانية المبرمة بالدينار الكويتي مع المقيمين خلال السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨، والتي تعكس التغير في حدود التسهيلات الائتمانية القائمة، والتسهيلات المقدمة إلى عملاء جدد، فتشير البيانات إلى انخفاض قيمة تلك التسهيلات بنحو ٤٣٦,٥ مليون دينار ونسبة ٤% لتصل إلى نحو ١٠٣٧٨,٦ مليون دينار خلال السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨ وذلك مقابل نحو ١٠٨١٥,١ مليوناً خلال السنة المالية السابقة. وضمن ذلك، بلغت قيمة اتفاقيات تلك التسهيلات خلال الفترة (أكتوبر ٢٠٠٨ - مارس ٢٠٠٩) من السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨ نحو ٥١٥٠,٨ مليون دينار مقابل نحو ٥٢٢٧,٨ مليوناً خلال الفترة (إبريل - سبتمبر ٢٠٠٨) من السنة المالية المذكورة، وبما يمثل تراجعاً قيمته ٧٧ مليوناً ونسبته نحو ١,٥%. وكانت اتفاقيات التسهيلات الائتمانية قد سجلت نمواً قيمته ٣٣٣٤,٨ مليون دينار ونسبته ٤٤,٦% خلال السنة المالية ٢٠٠٨/٠٧ مقارنةً بالسنة المالية السابقة.

هـ- السيولة المحلية:

في إطار الجهود الرامية لتنظيم مستويات السيولة المحلية، يقوم بنك الكويت المركزي باستخدام الأدوات النقدية المختلفة لتنظيم تلك المستويات وبما ينسجم مع تطورات الأوضاع الاقتصادية والنقدية والمصرفية المحلية. وتشمل تلك الأدوات، بالإضافة إلى الضخ المباشر للسيولة، نظام قبول الودائع لأجل من البنوك المحلية وإصدار سندات البنك المركزي وإدارة إصدارات أدوات الدين العام نيابةً عن وزارة المالية. وفي هذا الصدد، تراجعت أرصدة سندات بنك الكويت المركزي بما قيمته ١١٠,٦ ملايين دينار ونسبته ٢٠,٢% لتصل إلى نحو ٤٣٦ مليون دينار في نهاية سبتمبر ٢٠٠٨ مقارنةً بمستواها البالغ نحو ٥٤٦,٦ مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة ٢٠٠٨/٠٧. إلى جانب ذلك، تراجعت أرصدة الودائع الآجلة للبنوك المحلية لدى البنك المركزي ضمن نظام قبول الودائع من تلك البنوك بما قيمته نحو ٦١٣,٤ مليون دينار ونسبته ٩٣,٢% لتصل إلى نحو ٤٥,١ مليون دينار في نهاية سبتمبر ٢٠٠٨ مقارنةً بمستواها البالغ نحو ٦٥٨,٥ مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة.

وواصلت أرصدة تلك السندات تراجعها خلال النصف الثاني من السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨ لتصل في نهاية السنة المالية المذكورة إلى نحو ٣٥٢,٥ وبما يمثل تراجعاً قيمته ٨٣,٥ مليون دينار ونسبته ١٩,٢% مقارنةً بنهاية السنة المالية السابقة.

وكذلك الحال بالنسبة لأرصدة الودائع الآجلة للبنوك المحلية لدى البنك المركزي ضمن نظام قبول الودائع من تلك البنوك، حيث تراجعت تلك الأرصدة بما قيمته ٦١٣,٤ مليون دينار ونسبته ٩٣,٢% لتصل إلى نحو ٤٥,٣ مليون دينار مقارنةً بنحو ٦٥٨,٤ مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة ٢٠٠٨/٠٧، ثم اتجهت تلك الأرصدة للارتفاع اعتباراً من أكتوبر ٢٠٠٨ لتصل إلى نحو ٥٢٧,٤ مليون دينار في نهاية السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨ وإن كان مستواها يعتبر أقل بمقدار ١٣١ مليون دينار

وينسبة ١٩,٩% مقارنةً بمستوى نهاية السنة المالية السابقة ٢٠٠٨/٠٧. وانعكاساً لجهود بنك الكويت المركزي في مجال الضخ المباشر للسيولة داخل الجهاز المصرفي المحلي وبما يزيد من قدرتها على تلبية الاحتياجات التمويلية لمختلف القطاعات الاقتصادية المحلية، فقد شهد رصيد إجمالي مطالب البنك المركزي على البنوك المحلية ارتفاعاً ملحوظاً ليصل ذلك الرصيد إلى نحو ٧٨٥,٥ مليون دينار في نهاية أكتوبر ٢٠٠٨ مقارنةً بمستواه البالغ نحو ١٦٧ مليوناً في نهاية السنة المالية ٢٠٠٨/٠٧، وبما يمثل ارتفاعاً نسبته ٦١٨,٥ مليوناً ونسبته ٣٧٠,٤%، وذلك قبل أن يتلاشى ذلك الرصيد تماماً في نهاية السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨ مع تزايد مستويات السيولة لدى وحدات الجهاز المصرفي المالي المحلي. وتعكس تلك التطورات الجهود الحثيثة التي بذلها بنك الكويت المركزي في مجال ضخ المزيد من السيولة لوحدات الجهاز المصرفي والمالي وبما يزيد من قدرتها على الوفاء بالاحتياجات التمويلية لعملائها في مواجهة تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

و- إصدارات أدوات الدين العام:

في سياق جهود بنك الكويت المركزي لتنظيم مستويات السيولة المحلية، واصل البنك المركزي خلال السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨ إصدار أدوات الدين العام (سندات الخزنة الكويتية) وذلك نيابة عن وزارة المالية، علماً بأنه قد تم التوقف عن إصدار أدونات الخزنة إعتباراً من إبريل ٢٠٠٥.

قام بنك الكويت المركزي خلال الفترة (إبريل - سبتمبر ٢٠٠٨) من السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨ بطرح ١٤ إصداراً من سندات الخزنة بقيمة إسمية بلغت نحو ١٠٨٢ مليون دينار (منها ١٢ إصداراً استحقاق سنة وبقية إسمية بلغت ١٠٢٨ مليون دينار، وإصدارين استحقاق سنتين وبقية إسمية بلغت نحو ٥٤ مليون دينار)، واستحق خلال تلك الفترة ١٤ إصداراً من الإصدارات السابقة لتلك السندات وبقية إسمية بلغت نحو ١٢٤٨ مليون دينار (منها ١٢ إصداراً استحقاق سنة وبقية إسمية بلغت ١٠٢٨ مليون دينار، وإصدارين استحقاق سنتين وبقية إسمية بلغت ٢٢٠ مليون دينار). وترتيباً على ذلك، فقد انخفض إجمالي رصيد أدوات الدين العام (سندات الخزنة) بما قيمته ١٦٦ مليون دينار ونسبته ٧,٢% ليصل إلى نحو ٢١٣٠ مليون دينار في نهاية الفترة الأولى من السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨ مقابل نحو ٢٢٩٦ مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة.

أما فيما يتعلق بتوزيع الأرصدة القائمة لأدوات الدين العام بين الجهات المقتنية لها خلال الفترة (إبريل - سبتمبر ٢٠٠٨)، فتشير البيانات إلى اقتناء البنوك المحلية لما قيمته ٢٠١١,٨ مليون دينار (٩٤,٥%) من رصيد إجمالي أدوات الدين العام في نهاية الفترة المذكورة من السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨، في حين اقتنت الجهات الأخرى ما قيمته ١١٨,٢ مليون دينار من ذلك الرصيد.

وشهدت الفترة (إبريل - سبتمبر ٢٠٠٨) من السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨ سداد رصيد سندات شراء المديونية، وهي السندات المصدرة مقابل المديونيات المشتراة وفقاً لأحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٩٣ وتعديلاته، حيث بلغ رصيد تلك السندات نحو ٠,٦ مليون دينار في نهاية السنة المالية السابقة.

أما خلال الفترة الثانية (أكتوبر ٢٠٠٨ - مارس ٢٠٠٩) من السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨، فقد قام بنك الكويت المركزي بطرح ٦ إصدارات من سندات الخزنة (استحقاق سنة) بقيمة إسمية بلغت نحو ٦١٣ مليون دينار، واستحق خلال تلك الفترة ٦ إصدارات من الإصدارات السابقة لتلك السندات وبقيمة إسمية بلغت نحو ٦١٣ مليون دينار. وبناءً على ذلك، استقر رصيد أدوات الدين العام (سندات الخزنة) في نهاية السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨ عند مستواه في نهاية الفترة الأولى من ذات السنة المالية المذكورة والبالغ نحو ٢١٣٠ مليون دينار. أما فيما يتعلق بتوزيع الأرصدة القائمة لأدوات الدين العام بين الجهات المقتنية لها، فقد اقتنت البنوك المحلية ما قيمته ٢٠٠٧,٥ ملايين دينار (٩٤,٢%) من رصيد إجمالي أدوات الدين العام في نهاية السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨، في حين اقتنت الجهات الأخرى ما قيمته ١٢٢,٥ مليون دينار من ذلك الرصيد.

أما سندات شراء المديونية، فقد بلغ رصيدها نحو ٢,٤ مليون دينار في نهاية السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨ مقابل لا شيء في نهاية الفترة الأولى من ذات السنة المالية المذكورة.

٢- التطورات المصرفية:

أ- الميزانية المجمعة للبنوك المحلية:

سجل إجمالي الميزانية المجمعة للبنوك المحلية^(*) زيادة بنحو ٢٢٨٢,٨ مليون دينار ونسبة ٦,١% ليصل إلى ٣٩٥١٧,٣ مليون دينار في نهاية السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨ وذلك مقابل ٣٧٢٣٤,٥ مليون دينار في نهاية السنة المالية ٢٠٠٨/٠٧. وقد تحقق الجانب الأكبر (٨٤,٦%) من تلك الزيادة خلال الفترة (إبريل - سبتمبر ٢٠٠٨) من السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨، حيث ارتفع إجمالي الميزانية المجمعة للبنوك المحلية خلال تلك الفترة بما قيمته ١٩٣١,٨ مليون دينار ونسبته ٥,٢% ليصل إلى نحو ٣٩١٦٦,٣ مليوناً في نهاية سبتمبر ٢٠٠٨ مقارنةً بمستوى نهاية السنة المالية ٢٠٠٨/٠٧. أما خلال الفترة (أكتوبر ٢٠٠٨ - مارس ٢٠٠٩) من السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨، فقد ارتفع إجمالي الميزانية المجمعة للبنوك المحلية بما قيمته ٣٥١ مليون دينار ونسبته ٠,٩% ليصل إلى نحو ٣٩٥١٧,٣ مليوناً في نهاية مارس ٢٠٠٩ مقابل نحو ٣٩١٦٦,٣ مليوناً في نهاية سبتمبر ٢٠٠٨. ونتناول فيما يلي

^(*) تشمل على كل من البنوك التجارية بما فيها فروع البنوك الأجنبية، والبنوك التي تعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، بالإضافة إلى البنوك المتخصصة (بنك الكويت الصناعي).

مصادر النمو في إجمالي الميزانية المجمعة للبنوك المحلية خلال السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨ على كل من جانب الموجودات والمطلوبات في تلك الميزانية.

الميزانية المجمعة للبنوك المحلية
(مليون دينار)

نهاية الفترة	٢٠٠٧/٠٦	٢٠٠٨/٠٧	سبتمبر ٢٠٠٨	٢٠٠٩/٠٨
الموجودات				
نقد	١٠٨,٤	٩٨,١	١٧٩,٦	١١٩,٢
المطالب على البنك المركزي	٣٦٨٠,٢	١٧٧٨,٦	٨٦٢,٩	١٤٨١,٦
أرصدة (ودائع تحت الطلب) لدى البنك المركزي	٦٨,١	٥٧٣,٦	٣٨١,٧	٦٠١,٥
سندات لدى البنك المركزي	٨٥٠,٠	٥٤٦,٦	٤٣٦,٠	٣٥٢,٨
ودائع لأجل لدى بنك الكويت المركزي	٢٧٦٢,١	٦٥٨,٥	٤٥,١	٥٢٧,٤
الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية	١٢١٣,٠	١٨٩٧,٥	٩٥١,٢	٦٦٠,٧
المطالب على الحكومة	١٩٦١,٨	١٧٩٣,٦	٢٠١١,٨	٢٠٠٧,٥
أدوات الدين العام	١٨١٠,٣	١٧٩٣,٦	٢٠١١,٨	٢٠٠٧,٥
سندات شراء المديونية	١٥١,٥	-	-	-
المطالب على القطاع الخاص	١٧١٣٤,٠	٢٣٣٨٢,٦	٢٤٨٧١,٠	٢٥٨٥٧,٨
تسهيلات ائتمانية للمقيمين	١٥٨٢٢,٤	٢١٣٥٩,٥	٢٣٠٥٤,٦	٢٤١٧٨,٤
إستثمارات محلية أخرى	١٣١١,٦	٢٠٢٣,١	١٨١٦,٣	١٦٧٩,٥
الموجودات الأجنبية	٤٦٦٨,٧	٧٤٣٩,٢	٩٢٥٢,٩	٨٤٢٠,٧
ودائع لدى بنوك أجنبية	٢٣٣٠,٩	٤٤٣٩,٧	٥٧٨٧,١	٤٩٦٧,١
تسهيلات ائتمانية لغير المقيمين	٧٤٧,٤	١١٠٩,٦	١٠٢٥,١	١٠٦٨,٨
استثمارات بالخارج	١١٠٨,٤	١٥٦٣,٥	٢٠٤٢,٨	٢٠٠٢,٢
موجودات أجنبية أخرى	٨١,٩	٣٢٦,٣	٣٩٧,٨	٣٨٢,٠
موجودات أخرى	٧٣٤,٥	٨٤٤,٨	١٠٣٧,٠	٩٦٩,٩
إجمالي الموجودات = المطلوبات	٢٩١٠٠,٥	٣٧٢٣٤,٥	٣٩١٦٦,٣	٣٩٥١٧,٣
المطلوبات				
ودائع القطاع الخاص	١٦٤٩٠,٩	١٩٧٢٧,٧	٢٠٦٧٨,٣	٢٤١١٩,٥
الودائع الدينارية	١٥٠٥٠,٠	١٨١١١,٦	١٨٨٨٦,٤	٢١٠٣٧,٨
الودائع بالعملة الأجنبية	١٤٤٠,٩	١٦١٦,١	١٧٩٢,٠	٣٠٨١,٧
ودائع الحكومة	١٥٥٢,٠	١٩٢٢,٧	٢٢٢٦,٨	٣١٧١,١
الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية	١٢٤٧,٢	١٨٣٦,٨	٨٧٠,٢	٥٩٣,٢
حقوق المساهمين	٣٣١٥,٧	٤٧٥٢,٧	٤٥٥٦,٩	٤٧٩٠,٩
المطلوبات الأجنبية	٤٣٠٥,١	٦٦٠٥,٨	٧٦١٢,٥	٤٠٦٢,٥
ودائع من البنوك غير المقيمة	٢٣٣٩,٣	٣٠٣٧,٢	٣٢٩٥,٤	٢٢٥٩,٦
ودائع أخرى من غير المقيمين	١٨٥١,١	٣٤٣٤,٠	٤١٦١,٧	١٧٢٠,٤
مطلوبات أجنبية أخرى	١١٤,٧	١٣٤,٧	١٥٥,٤	٨٢,٥
مطلوبات أخرى	٢١٨٩,٦	٢٣٨٨,٦	٣٢٢١,٧	٢٧٨٠,٢
حسابات نظامية	٦٥٩٧,٥	٨٩٠٣,٨	١٠٣٦٤,٧	٨٩٠٣,٣
كفالات	٤٢٥٥,٧	٥٤١٨,٤	٦٤١٥,٣	٦٢٣٤,٠
إعتمادات مستندية	١٩٤٠,٧	٢٧٠٢,٠	٢٥٤٦,٨	١٦٤٣,٢
قبولات مصرفية	٤٠١,٠	٧٨٣,٦	١٤٠٢,٦	١٠٢٦,١

على جانب الموجودات:

- ارتفاع رصيد مطالب البنوك المحلية على القطاع الخاص بنحو ١٤٨٨,٣ مليون دينار وبنسبة ٦,٤% ليصل إلى نحو ٢٤٨٧١ مليون دينار في نهاية سبتمبر ٢٠٠٨ وذلك مقابل نحو ٢٣٣٨٢,٦ مليون دينار في نهاية السنة المالية ٢٠٠٨/٠٧. وقد جاء ذلك الارتفاع كمحصلة لزيادة أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك المحلية إلى القطاعات المحلية بنحو ١٦٩٥,١ مليون دينار وبنسبة ٧,٩% من جهة، وانخفاض أرصدة الاستثمارات المحلية الأخرى بنحو ٢٠٦,٨ ملايين دينار وبنسبة ١٠,٢% من جهة أخرى. أما خلال الفترة (أكتوبر ٢٠٠٨ - مارس ٢٠٠٩) من السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨، فقد شهد رصيد مطالب البنوك المحلية على القطاع الخاص ارتفاعاً بنحو ٩٨٦,٩ مليون دينار وبنسبة ٤% ليصل إلى نحو ٢٥٨٥٧,٨ مليون دينار في نهاية السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨. وقد جاء ذلك الارتفاع كمحصلة لزيادة أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك المحلية إلى القطاعات المحلية بنحو ١١٢٣,٧ مليون دينار وبنسبة ٤,٩% من جهة، وانخفاض أرصدة الاستثمارات المحلية الأخرى بنحو ١٣٦,٩ مليون دينار وبنسبة ٧,٥% من جهة أخرى.

- ارتفاع رصيد إجمالي الموجودات الأجنبية للبنوك المحلية بنحو ١٨١٣,٧ مليون دينار وبنسبة ٢٤,٤% ليصل إلى نحو ٩٢٥٢,٩ مليون دينار في نهاية سبتمبر ٢٠٠٨ وذلك مقابل نحو ٧٤٣٩,٢ مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة. وقد جاء ذلك الارتفاع نتيجة للزيادة في أرصدة كل من ودائع البنوك المحلية لدى البنوك الأجنبية بنحو ١٣٤٧,٤ مليون دينار وبنسبة ٣٠,٣%، والاستثمارات الأجنبية للبنوك المحلية بنحو ٤٧٩,٣ مليون دينار وبنسبة ٣٠,٧%، والموجودات الأجنبية الأخرى بنحو ٧١,٥ مليون دينار وبنسبة ٢١,٩%، في حين تراجع أرصدة التسهيلات الائتمانية المقدمة لغير المقيمين بنحو ٨٤,٥ مليون دينار وبنسبة ٧,٦%. وخلال النصف الثاني من السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨، انخفض رصيد إجمالي الموجودات الأجنبية للبنوك المحلية بنحو ٨٣٢,٢ مليون دينار وبنسبة ٩% ليصل إلى نحو ٨٤٢٠,٧ مليون دينار في نهاية السنة المالية المذكورة. وقد جاء ذلك الانخفاض نتيجة للتراجع في أرصدة كل من ودائع البنوك المحلية لدى البنوك الأجنبية بنحو ٨٢٠ مليون دينار وبنسبة ١٤,٢%، والاستثمارات الأجنبية للبنوك المحلية بنحو ٤٠,٦ مليون دينار وبنسبة ٢%، والموجودات الأجنبية الأخرى بنحو ١٥,٨ مليون دينار وبنسبة ٤%، في حين ارتفعت أرصدة التسهيلات الائتمانية المقدمة لغير المقيمين بنحو ٤٣,٧ مليون دينار وبنسبة ٤,٣%.

- ارتفعت أرصدة مطالب البنوك المحلية على الحكومة خلال النصف الأول من السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨ بنحو ٢١٨,٢ مليون دينار وبنسبة ١٢,٢% لتصل إلى نحو ٢٠١١,٨ مليون دينار في نهاية سبتمبر ٢٠٠٨ وذلك مقابل نحو ١٧٩٣,٦ مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة. وجاءت

تلك الزيادة انعكاساً لارتفاع رصيد مقتنيات البنوك المحلية من أدوات الدين العام (سندات الخزانة) بذات القيمة والنسبة المذكورة آنفاً ليصل رصيد تلك المقتنيات إلى نحو ٢٠١١,٨ مليون دينار في نهاية الفترة المذكورة من السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨ مقارنةً بنحو ١٧٩٣,٦ مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة. وخلال النصف الثاني من السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨، انخفض رصيد مطالب البنوك المحلية على الحكومة بنحو ٤,٤ ملايين دينار ونسبة ٠,٢% ليصل إلى نحو ٢٠٠٧,٥ ملايين دينار في نهاية السنة المالية المذكورة وذلك مقابل نحو ٢٠١١,٨ مليوناً في نهاية سبتمبر ٢٠٠٨. وجاء ذلك الانخفاض انعكاساً لتراجع رصيد مقتنيات البنوك المحلية من أدوات الدين العام (سندات الخزانة) بذات القيمة والنسبة المذكورة آنفاً ليصل رصيد تلك المقتنيات إلى نحو ٢٠٠٧,٥ ملايين دينار في نهاية السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨ مقارنةً بنحو ٢٠١١,٨ مليوناً في نهاية الفترة الأولى من ذات السنة المالية المذكورة.

- تراجع رصيد مطالب البنوك المحلية على بنك الكويت المركزي (حسابات وودائع وسندات لدى البنك المركزي) خلال النصف الأول من السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨ بنحو ٩١٥,٧ مليون دينار ونسبة ٥١,٥% ليصل إلى نحو ٨٦٢,٩ مليون دينار في نهاية سبتمبر ٢٠٠٨ من السنة المالية المذكورة وذلك مقابل نحو ١٧٧٨,٦ مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة. وجاء ذلك التراجع انعكاساً لانخفاض كل من رصيد الودائع الآجلة للبنوك المحلية لدى البنك المركزي بنحو ٦١٣,٣ مليون دينار ونسبة ٩٣,١%، ورصيد مقتنيات البنوك المحلية من سندات بنك الكويت المركزي بنحو ١١٠,٦ ملايين دينار ونسبة ٢٠,٢%. أما خلال النصف الثاني من السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨، فقد ارتفع رصيد مطالب البنوك المحلية على بنك الكويت المركزي (حسابات وودائع وسندات لدى البنك المركزي) بنحو ٦١٨,٧ مليون دينار ونسبة ٧١,٧% ليصل إلى نحو ١٤٨١,٦ مليون دينار في نهاية السنة المالية المذكورة. وجاء ذلك الارتفاع انعكاساً لزيادة كل من رصيد الودائع الآجلة للبنوك المحلية لدى البنك المركزي بنحو ٤٨٢,٣ مليون دينار ونسبة ١٠٦٩,٤%، ورصيد الودائع تحت الطلب للبنوك المحلية لدى البنك المركزي بنحو ٢١٩,٨ مليون دينار ونسبة ٥٧,٦%.

على جانب المطلوبات:

- زيادة أرصدة ودائع القطاع الخاص (المقيم) لدى البنوك المحلية بنحو ٩٥٠,٦ مليون دينار ونسبة ٤,٨% لتصل إلى نحو ٢٠٦٧٨,٣ مليون دينار في نهاية سبتمبر ٢٠٠٨ وذلك مقابل ١٩٧٢٧,٧ مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة. وجاءت تلك الزيادة كنتيجة لارتفاع كل من أرصدة الودائع بالدينار الكويتي بنحو ٧٧٤,٨ مليون دينار ونسبة ٤,٣%، وأرصدة الودائع بالعملة الأجنبية بنحو ١٧٥,٨ مليون دينار ونسبة ١٠,٩%. أما خلال الفترة (أكتوبر ٢٠٠٨ - مارس ٢٠٠٩) من السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨، فقد شهدت أرصدة ودائع القطاع الخاص (المقيم) لدى البنوك المحلية

زيادة بنحو ٣٤٤١,٢ مليون دينار وبنسبة ١٦,٦% لتصل إلى نحو ٢٤١١٩,٥ مليون دينار في نهاية السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨ وذلك مقابل ٢٠٦٧٨,٣ مليوناً في نهاية سبتمبر ٢٠٠٨. وجاءت تلك الزيادة كنتيجة لإرتفاع كل من أرصدة الودائع بالدينار الكويتي بنحو ٢١٥١,٥ مليون دينار وبنسبة ١١,٤% لتصل إلى نحو ٢١٠٣٧,٨ مليون دينار، وأرصدة الودائع بالعملة الأجنبية بنحو ١٢٨٩,٧ مليون دينار وبنسبة ٧٢% لتصل إلى نحو ٣٠٨١,٧ مليون دينار.

- ارتفاع أرصدة المطلوبات الأجنبية على البنوك المحلية بنحو ١٠٠٦,٦ ملايين دينار وبنسبة ١٥,٢% لتصل إلى نحو ٧٦١٢,٥ مليون دينار في نهاية سبتمبر ٢٠٠٨ وذلك مقابل نحو ٦٦٠٥,٨ ملايين في نهاية السنة المالية السابقة. وقد جاء ذلك الارتفاع إنعكاساً لزيادة أرصدة كل من ودائع الجهات الأجنبية غير المصرفية لدى البنوك المحلية بنحو ٧٢٧,٧ مليون دينار وبنسبة ٢١,٢%، وودائع البنوك الأجنبية لدى البنوك المحلية بنحو ٢٥٨,٢ مليون دينار وبنسبة ٨,٥%، والمطلوبات الأجنبية الأخرى بنحو ٢٠,٧ مليون دينار وبنسبة ١٥,٤%. وتراجعت أرصدة المطلوبات الأجنبية على البنوك المحلية خلال النصف الثاني من السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨ بنحو ٣٥٥٠ مليون دينار وبنسبة ٤٦,٦% لتصل إلى نحو ٤٠٦٢,٥ مليون دينار في نهاية تلك السنة. وقد جاء ذلك التراجع انعكاساً لانخفاض أرصدة كل من ودائع الجهات الأجنبية غير المصرفية لدى البنوك المحلية بنحو ٢٤٤١,٣ مليون دينار وبنسبة ٥٨,٧%، وودائع البنوك الأجنبية لدى البنوك المحلية بنحو ١٠٣٥,٨ مليون دينار وبنسبة ٣١,٤%، والمطلوبات الأجنبية الأخرى بنحو ٧٢,٩ مليون دينار وبنسبة ٤٦,٩%.

- زيادة أرصدة ودائع الحكومة لدى البنوك المحلية بنحو ٣٠٤ ملايين دينار وبنسبة ١٥,٨% لتصل إلى نحو ٢٢٢٦,٨ مليون دينار في نهاية سبتمبر ٢٠٠٨ وذلك مقابل نحو ١٩٢٢,٧ مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة. وواصلت تلك الأرصدة ارتفاعها خلال النصف الثاني من السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨ بنحو ٩٤٤,٣ مليون دينار وبنسبة ٤٢,٤% لتصل إلى نحو ٣١٧١,١ مليون دينار في نهاية السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨.

ب- الميزانية المجمعة لشركات الاستثمار المحلية:

شهد إجمالي الميزانية المجمعة لشركات الاستثمار المحلية (التقليدية والإسلامية) في نهاية السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨ إنخفاضاً بما قيمته ٥٤٧,٤ مليون دينار ونسبته ٣,٢% ليصل إلى نحو ١٦٤٧٠,٩ مليون دينار في نهاية السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨ (لعدد ١٠١ شركة) مقارنةً بنحو ١٧٠١٨,٣ مليوناً في نهاية السنة المالية ٢٠٠٨/٠٧ (لعدد ٨٣ شركة). وقد جاء ذلك الانخفاض، بالرغم من الزيادة الملموسة في

عدد الشركات، ليعكس أساساً التأثير السلبي للتداعيات المرتبطة بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتفاقم ارتباك الأوضاع المالية للعديد من شركات الاستثمار المحلية خلال الفترة (أكتوبر ٢٠٠٨ - مارس ٢٠٠٩) من السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨، حيث شهد إجمالي الميزانية المجمعة لتلك الشركات خلال تلك الفترة انخفاضاً قيمته ١٨٦٩,٧ مليون دينار ونسبته ١٠,٢% ليصل إلى نحو ١٦٤٧٠,٩ مليوناً في نهاية مارس ٢٠٠٩ مقارنةً بنحو ١٨٣٤٠,٦ مليوناً في نهاية سبتمبر ٢٠٠٨، في حين شهد إجمالي الميزانية المجمعة لشركات الاستثمار المحلية خلال الفترة (إبريل - سبتمبر ٢٠٠٨) من السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨، ارتفاعاً قيمته ١٣٢٢,٣ مليون دينار ونسبته ٧,٨% ليصل إلى نحو ١٨٣٤٠,٦ مليوناً في نهاية سبتمبر ٢٠٠٨ مقابل نحو ١٧٠١٨,٣ مليوناً في نهاية السنة المالية ٢٠٠٨/٠٧. وفيما يلي نتناول أبرز مصادر الارتفاع في إجمالي الميزانية المجمعة لشركات الاستثمار المحلية خلال الفترة (إبريل - سبتمبر ٢٠٠٨) من السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨، ثم يليه رصدًا لمصادر الانخفاض في إجمالي تلك الميزانية خلال الفترة (أكتوبر ٢٠٠٨ - مارس ٢٠٠٩) من تلك السنة المالية على كلٍّ من جانبي الموجودات والمطلوبات.

على جانب الموجودات:

- سجل رصيد إجمالي الموجودات الأجنبية لشركات الاستثمار المحلية خلال الفترة (إبريل - سبتمبر ٢٠٠٨) من السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨ زيادة قيمتها ٦٥٩,٧ مليون دينار ونسبتها ١٠,٣% ليصل إلى ما يعادل نحو ٧٠٧٤,٧ مليون دينار في سبتمبر ٢٠٠٨ مقارنةً بما يعادل نحو ٦٤١٥ مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة. وقد جاءت تلك الزيادة كمحصلة للارتفاع في كل من الاستثمارات الأجنبية (الاستثمارات المالية وغير المالية) بما يعادل نحو ٥٧٨,٧ مليون دينار ونسبة ١٠,٦%، والموجودات الأخرى (١٤٢,٨ مليون دينار و ٣٣,٧%)، وقروض وتمويل للعملاء (١٧,٣ مليون دينار و ١٥,٥%) من جهة، والانخفاض في النقد والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية بما يعادل نحو ٧٩,١ مليون دينار ونسبة ١٩,٤% من جهة أخرى. أما خلال النصف الثاني من السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨، فقد تراجع رصيد إجمالي الموجودات الأجنبية بما قيمته ٥١٢,٢ مليون دينار ونسبته ٧,٤% ليصل إلى ما يعادل نحو ٦٥٥٣,٥ مليون دينار في نهاية السنة المالية المذكورة. وقد جاء ذلك التراجع كنتيجةً للانخفاض في كلٍّ من الاستثمارات الأجنبية (الاستثمارات المالية وغير المالية) بما يعادل نحو ٦٠٥,٤ ملايين دينار ونسبة ٩,٨%، والموجودات الأخرى (٢٨,٩ مليون دينار و ٥,١%)، والنقد والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية (١٧ مليون دينار و ٥,٢%).

- ارتفاع أرصدة الموجودات الأخرى بما قيمته ٦٥٨,٧ مليون دينار ونسبته ٣٦,٨% لتصل إلى نحو ٢٤٤٨,٦ مليون دينار في نهاية الفترة (إبريل - سبتمبر ٢٠٠٨) من السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨ مقارنةً بنحو ١٧٨٩,٩ مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة. أما خلال النصف الثاني من السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨، فقد انخفضت أرصدة الموجودات الأخرى بما قيمته ٥٠,١ مليون دينار ونسبته ٢% لتصل إلى نحو ٢٣٩٨,٥ مليون دينار في نهاية السنة المالية المذكورة.

- ارتفعت أرصدة تمويل العملاء بما قيمته ١٦٦,٧ مليون دينار ونسبته ٨,٩% لتصل إلى نحو ٢٠٣٨,٣ مليون دينار في نهاية سبتمبر ٢٠٠٨ مقارنةً بنحو ١٨٧١,٥ مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة. وجاء الارتفاع المذكور في تلك الأرصدة كنتيجة لزيادة كل من أرصدة التمويل بأدوات مالية إسلامية بنحو ١١٨,٥ مليون دينار ونسبة ١٤,٧%، وأرصدة التمويل عن طريق قروض وسلفيات الشركات التقليدية بنحو ٤٨,٢ مليون دينار ونسبة ٤,٥%. أما خلال النصف الثاني من السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨ فقد انخفضت أرصدة تمويل العملاء بما قيمته ٢٢٠,٦ مليون دينار ونسبته ١٠,٨% لتصل إلى نحو ١٨١٧,٧ مليون دينار في نهاية السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨ مقارنةً بنحو ٢٠٣٨,٣ مليوناً في نهاية سبتمبر ٢٠٠٨. وجاء الانخفاض المذكور في تلك الأرصدة كنتيجة لتراجع كل من أرصدة التمويل عن طريق قروض وسلفيات الشركات التقليدية بنحو ١٦٥,١ مليون دينار ونسبة ١٤,٨%، وأرصدة التمويل بأدوات مالية إسلامية بنحو ٥٥,٦ مليون دينار ونسبة ٦%.

- انخفضت أرصدة النقد والأرصدة لدى البنوك المحلية والبنك المركزي بما قيمته ١٢٠,١ مليون دينار ونسبته ٩,٦% لتصل إلى نحو ١١٢٨ مليون دينار في نهاية سبتمبر ٢٠٠٨ وذلك مقابل نحو ١٢٤٨,١ مليوناً في نهاية السنة المالية ٢٠٠٨/٠٧. وقد جاء ذلك الانخفاض أساساً نتيجة لتراجع إجمالي الأرصدة لدى البنوك المحلية والمؤسسات المالية الأخرى بما قيمته ١٤١,٢ مليون دينار ونسبته ١١,٤% ليصل إلى نحو ١٠٩٧,٦ مليون دينار في نهاية سبتمبر ٢٠٠٨ مقارنةً بنحو ١٢٣٨,٨ مليوناً في نهاية السنة المالية ٢٠٠٨/٠٧. وخلال النصف الثاني من السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨، انخفضت تلك الأرصدة بما قيمته ١٨٥,٨ مليون دينار ونسبته ١٦,٥% لتصل إلى نحو ٩٤٢,٢ مليون دينار في نهاية السنة المالية المذكورة وذلك مقابل نحو ١١٢٨ مليوناً في نهاية سبتمبر ٢٠٠٨. وقد جاء ذلك الانخفاض أساساً نتيجة لتراجع إجمالي الأرصدة لدى البنوك المحلية والمؤسسات المالية الأخرى بما قيمته ١٧٨,٣ مليون دينار ونسبته ١٦,٢% ليصل إلى نحو ٩١٩,٣ مليون دينار في نهاية السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨ مقارنةً بنحو ١٠٩٧,٦ مليوناً في نهاية سبتمبر ٢٠٠٨.

- تراجعت أرصدة الاستثمارات المحلية بما قيمته ٤٢,٧ مليون دينار ونسبته ٠,٨% لتصل إلى نحو ٥٦٥١,١ مليون دينار في نهاية الفترة (إبريل - سبتمبر ٢٠٠٨) من السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨ مقارنةً بنحو ٥٦٩٣,٨ مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة. وجاء ذلك التراجع كمحصلة لانخفاض أرصدة الاستثمارات المحلية المالية بنحو ٧٩,٨ مليون دينار ونسبة ١,٥%، وارتفاع الاستثمارات المحلية غير المالية بنحو ٣٧ مليون دينار ونسبة ٩,٨%. أما خلال الفترة (أكتوبر ٢٠٠٨ - مارس ٢٠٠٩) من السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨، فقد تراجعت أرصدة الاستثمارات المحلية بما قيمته ٨٩٢,١ مليون دينار ونسبته ١٥,٨% لتصل إلى نحو ٤٧٥٩ مليون دينار في نهاية السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨ مقارنةً بنحو ٥٦٥١,١ مليوناً في نهاية الفترة (إبريل - سبتمبر ٢٠٠٨) من ذات السنة المالية المذكورة. وجاء ذلك التراجع كمحصلة لانخفاض أرصدة الاستثمارات المالية بنحو ٩٦٨,٧ مليون دينار ونسبة ١٨,٥%، وارتفاع الاستثمارات المحلية غير المالية بنحو ٧٦,٦ مليون دينار ونسبة ١٨,٥%.

الميزانية المجمّعة لشركات الاستثمار المحلية

(مليون دينار)

البيان	أرصدة نهاية الفترة			
	٢٠٠٩/٠٨	سبتمبر ٢٠٠٨	٢٠٠٨/٠٧	٢٠٠٧/٠٦
الموجودات:				
النقد وأرصدة لدى البنوك وشركات الإستثمار المحلية	٩٤٢,٢	١١٢٨,٠	١٢٤٨,١	١٠٤١,١
تمويل العملاء	١٨١٧,٧	٢٠٣٨,٣	١٨٧١,٥	١٧٣٣,٩
القروض والسلفيات للمقيمين (شركات تقليدية)	٩٤٨,١	١١١٣,٢	١٠٦٥,٠	١٠٣٧,٣
تمويل العملاء بأدوات مالية إسلامية	٨٦٩,٥	٩٢٥,١	٨٠٦,٥	٦٩٦,٥
الاستثمارات المحلية	٤٧٥٩,٠	٥٦٥١,١	٥٦٩٣,٩	٤٥٢٦,٦
الاستثمارات المالية	٤٢٦٩,١	٥٢٣٧,٨	٥٣١٧,٦	٤٠٣٥,٣
الاستثمارات غير المالية	٤٨٩,٩	٤١٣,٣	٣٧٦,٣	٤٩١,٣
الموجودات الأجنبية	٦٥٥٣,٥	٧٠٧٤,٧	٦٤١٥,٠	٤٨٩٧,٢
الموجودات الأخرى	٢٣٩٨,٥	٢٤٤٨,٦	١٧٨٩,٩	١٤١٦,٨
الموجودات = المطلوبات	١٦٤٧٠,٩	١٨٣٤٠,٦	١٧٠١٨,٣	١٣٦١٥,٣
المطلوبات:				
رأس المال والاحتياطي	٥٨٠٤,٦	٦٤٢٣,٠	٦٢٥٤,٧	٤٩٧٠,٦
التمويل من المقيمين	٤١٠٧,٩	٣٩٩٩,٨	٤٢٧٦,٩	٣٦٢٣,١
السندات وصكوك التمويل	٨٨٨,٥	٧٨٠,٨	٨٠٠,٧	٨٧٩,٨
المطلوبات الأجنبية	٣٤٤٠,١	٤١٢٤,٥	٣٤٣٥,٦	٢٥٦٨,٠
المطلوبات الأخرى	٢٢٢٩,٨	٣٠١٢,٥	٢٢٥٠,٤	١٥٧٣,٩
عدد الشركات	١٠١	٩٥	٨٣	٧٦

على جانب المطلوبات:

- سجل رصيد إجمالي المطلوبات الأجنبية خلال الفترة (إبريل - سبتمبر ٢٠٠٨) من السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨ ارتفاعاً بما قيمته ٦٨٨,٩ مليون دينار ونسبته ٢٠,١% ليصل إلى ما يعادل نحو ٤١٢٤,٥ مليون دينار في نهاية تلك الفترة من السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨ مقارنةً بما يعادل نحو ٣٤٣٥,٦ مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة. أما خلال الفترة (أكتوبر ٢٠٠٨ - مارس ٢٠٠٩) من السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨، فقد سجل رصيد إجمالي المطلوبات الأجنبية انخفاضاً بما قيمته ٦٨٤,٣ مليون دينار ونسبته ١٦,٦% ليصل إلى ما يعادل نحو ٣٤٤٠,١ مليون دينار في نهاية السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨ مقارنةً بما يعادل نحو ٤١٢٤,٥ مليوناً في نهاية سبتمبر ٢٠٠٨.

- ارتفاع رصيد إجمالي المطلوبات الأخرى بما قيمته ٧٦٢ مليون دينار ونسبته ٣٣,٩% ليصل إلى نحو ٣٠١٢,٥ مليون دينار في نهاية سبتمبر ٢٠٠٨ مقارنةً بنحو ٢٢٥٠,٤ مليوناً في نهاية السنة المالية ٢٠٠٨/٠٧. أما خلال النصف الثاني من السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨ فقد انخفض رصيد إجمالي المطلوبات الأخرى بما قيمته ٧٨٢,٧ مليون دينار ونسبته ٢٦% ليصل إلى نحو ٢٢٢٩,٨ مليون دينار في نهاية السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨ مقارنةً بنحو ٣٠١٢,٥ مليوناً في نهاية سبتمبر ٢٠٠٨.

- تراجعت أرصدة التمويل من المقيمين (تشمل وحدات الجهاز المصرفي والمالي بالإضافة إلى مؤسسات غير مالية) بما قيمته ٢٧٧,١ مليون دينار ونسبته ٦,٥% لتصل إلى نحو ٣٩٩٩,٨ مليون دينار في نهاية سبتمبر ٢٠٠٨ مقارنةً بنحو ٤٢٧٦,٩ مليوناً في نهاية السنة المالية ٢٠٠٨/٠٧. ويرجع ذلك الانخفاض إلى تراجع رصيد التمويل المقدم من كلٍّ من الجهات الأخرى بما قيمته ١٨٤,٦ مليون دينار ونسبته ٣٣,٨%، والبنوك بما قيمته ١٢٧,٩ مليون دينار ونسبته ٤,٧%. أما خلال النصف الثاني من السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨، فقد ارتفعت أرصدة التمويل من المقيمين بما قيمته ١٠٨,١ ملايين دينار ونسبته ٢,٧% لتصل إلى نحو ٤١٠٧,٩ ملايين دينار في نهاية السنة المالية المذكورة مقارنةً بنحو ٣٩٩٩,٨ مليوناً في نهاية سبتمبر ٢٠٠٨. وقد جاء ذلك الارتفاع كحصوله لزيادة رصيد التمويل المقدم من كلٍّ من الجهات الأخرى (بنحو ٨٥,٦ مليون دينار ونسبة ١٢,٨%)، والبنوك (بنحو ١٨٨,٥ مليون دينار ونسبة ٧,٢%) من جهة، وانخفاض التمويل المقدم من شركات الاستثمار (بنحو ١٦٥,٩ مليون دينار ونسبة ٢٣,٤%) من جهة أخرى.

- تراجع أرصدة رأس المال والاحتياطي بما قيمته ٤٥٠,١ مليون دينار ونسبته ٧,٢% لتصل إلى نحو ٥٨٠٤,٦ ملايين دينار في نهاية السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨ مقارنةً بنحو ٦٢٥٤,٧ مليون دينار السنة المالية السابقة ٢٠٠٨/٠٧.

- تراجعت أرصدة السندات وصكوك التمويل بما قيمته ١٩,٩ مليون دينار ونسبته ٢,٥% خلال النصف الأول من السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨ لتصل إلى نحو ٧٨٠,٨ مليون دينار في سبتمبر ٢٠٠٨ مقارنةً بمستواه في نهاية السنة المالية السابقة ٢٠٠٨/٠٧ البالغ نحو ٨٠٠,٧ مليوناً. وخلال النصف الثاني من السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨ ازدادت تلك الأرصدة بما قيمته ١٠٧,٦ ملايين دينار ونسبته ١٣,٨% لتصل إلى نحو ٨٨٨,٥ مليون دينار في نهاية السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨.

ثانياً - أهم الإجراءات والتعليمات الرقابية التي أصدرها بنك الكويت المركزي:

واصل بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨ جهوده في مجال الإشراف والرقابة على وحدات الجهاز المصرفي والمالي الخاضعة لرقابته في دولة الكويت من خلال المتابعة المكتبية والتفتيش الميداني على تلك الوحدات، وذلك ضمن مساعيه المتواصلة للمحافظة على سلامة ومثانة أوضاعها المالية وبما يتسق مع المعايير الدولية للرقابة، ويسهم في زيادة كفاءتها وقدرتها التنافسية. وتشمل تلك الوحدات كما في ٢٠٠٩/٣/٣١ كل من البنوك المحلية التجارية والإسلامية والمتخصصة (وعدها ١٧ بنك)، وشركات الاستثمار (وعدها ١٠١ شركة، منها ٥٥ شركة تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية)، وشركات الصرافة (وعدها ٣٩ شركة)، وصناديق الاستثمار المحلية (وعدها ١١١ صندوقاً، منها ٥٤ صندوقاً تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية). وتبرز في هذا الصدد، وعلى وجه التحديد، جهود بنك الكويت المركزي في مجال تعزيز الضوابط والتعليمات الرقابية الاحترازية والوقائية لتكريس مثانة أوضاع وحدات الجهاز المصرفي والمالي المحلي وبما يعزز من دوره في مجال توفير الاحتياجات التمويلية لكافة القطاعات الاقتصادية المختلفة من جهة، والمحافظة على دعامة الاستقرار المالي من جهة أخرى. وقد استهدفت جهود بنك الكويت المركزي في هذا المجال خلال الفترة (إبريل - سبتمبر ٢٠٠٨) من السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨، على وجه الخصوص ترشيد السياسات الائتمانية لدى البنوك المحلية والسعي للحد من الإفراط في منح التسهيلات الائتمانية وبما يساهم في تعزيز دعائم الاستقرار المالي.

ولتحقيق ذلك، قام بنك الكويت المركزي خلال الفترة (إبريل - سبتمبر ٢٠٠٨) من السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨ بإصدار عدد من التعميمات والتعليمات للوحدات المصرفية والمالية الخاضعة لرقابته، وكان من أبرزها ما يلي:

- التعميم الصادر بتاريخ ٢٠٠٨/٥/٧ لكافة البنوك المحلية وشركات الاستثمار بشأن إدخال تعديلات على جداول بيانات القروض الاستهلاكية، وغيرها من القروض المقسطة (الإسكانية).
- التعميم الصادر بتاريخ ٢٠٠٨/٥/١٢ الموجه لجميع البنوك التقليدية والعاملة في دولة الكويت بشأن إجراء تعديل في تعليمات معيار كفاية رأس المال بازل (٢)، وذلك برفع وزن المخاطر للقروض الاستهلاكية والمقسطة والأرصدة المدينة لبطاقات الائتمان، وتحديد وزن المخاطر للتسهيلات الائتمانية من البنوك لتمويل الأنشطة العقارية، وإستبعاد الأرباح المرحلية المحتجزة.
- التعميم الصادر بتاريخ ٢٠٠٨/٦/٢ لكافة البنوك المحلية وشركات الاستثمار بشأن إعداد البيانات المالية المجمعة بإتباع السياسات وطرق ومعالجات موحدة لجميع وحدات المجموعة لدى إعداد البيانات المالية المجمعة بالتحديد فيما يتعلق بعدم تصنيف التسهيلات الائتمانية /عمليات التمويل الممنوحة من الشركات التابعة وتكوين المخصصات اللازمة لها على النحو المتبع بشأن التسهيلات الائتمانية/عمليات التمويل الممنوحة من البنك (الشركة الأم).
- التعميم الصادر بتاريخ ٢٠٠٨/٦/٤ لكافة البنوك المحلية بشأن التوقف عن تقديم حوافز نقدية أو عينية - سواء كانت بشكل مباشر أو من خلال سحوبات أو أي صور أخرى - للعملاء عند حصولهم على تسهيلات أو بطاقات ائتمانية بكافة أنواعها.

أما خلال الفترة (أكتوبر ٢٠٠٨ - مارس ٢٠٠٩) من السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨، وفي ضوء متابعته الحثيثة للتطورات المتلاحقة لتفاقم الأزمة المالية والاقتصادية العالمية اعتباراً من شهر أكتوبر ٢٠٠٨، وما صاحبها من تداعيات مؤثرة في القطاعات المصرفية والمالية في معظم دول العالم، سارع بنك الكويت المركزي ضمن خطوات احترازية استباقية إلى توجيه دفة سياساته النقدية والرقابية نحو المزيد من تعزيز الثقة وترسيخ دعائم الاستقرار المالي والاقتصادي في البلاد. فبالإضافة إلى جهوده الواضحة في مجال التصدي لتداعيات أزمة شح السيولة والائتمان في الأسواق الخارجية، وما ترتب على ذلك من ارتباك في الأوضاع المالية لعدد من الوحدات الاقتصادية المحلية وخصوصاً بعض شركات الاستثمار المحلية ذات الانكشاف المرتفع نسبياً على الأسواق الخارجية على إثر انقطاع خطوط التمويل الخارجية، قام بنك الكويت المركزي بإجراء تعديلات مؤثرة لبعض الضوابط والتعليمات الرقابية

المنظمة للاتئتمان المصرفي الممنوح من البنوك المحلية لعملائها وبما يزيد من قدرتها على توفير الاحتياجات التمويلية لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني. وكان من أبرز تلك التعديلات التي قام البنك المركزي بإجرائها خلال الفترة (أكتوبر ٢٠٠٨ – مارس ٢٠٠٩) من السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨ ما يلي:

- التعميم الصادر بتاريخ ٢٠٠٨/١٠/٨ لكافة البنوك التقليدية بشأن إعتبار العقارات كأحد الضمانات المقبولة (المؤهلة) لتقليل المخاطر الائتمانية والوارد ذكرها في البند (ب) من القسم العاشر من التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن تطبيق المعيار المعدل لكفاية رأس المال بازل (٢).

- التعميم الصادر بتاريخ ٢٠٠٨/١٠/٨ لكافة البنوك المحلية بشأن رفع الحد الأقصى المقرر لنسبة المتوسط اليومي لأرصدة محفظة التسهيلات الائتمانية من ٨٠% إلى ٨٥% من المتوسط اليومي لأرصدة الودائع خلال الشهر المعد عنه تلك النسبة.

- التعميم الصادر بتاريخ ٢٠٠٨/١٠/١٥ لكافة شركات الاستثمار المحلية بشأن موافقة بنك الكويت المركزي على قيام شركات الاستثمار التقليدية والإسلامية بالاقتراض وفقاً لصيغ الإقراض/التمويل المتعارف عليها من المؤسسات العامة والجهات الحكومية التي تتوافر لديها سيولة وذلك للمساعدة في سد الفجوة التمويلية لدى شركات الاستثمار.

- التعميم الصادر بتاريخ ٢٠٠٨/١١/٩ لجميع البنوك المحلية التقليدية بشأن طلب بنك الكويت المركزي من البنوك أن تأخذ بالاعتبار توجهات وأهداف البنك المركزي من وراء تخفيض أسعار الخصم، والمبادرة إلى تخفيض أسعار الفائدة على القروض والتسهيلات للمساعدة في مواجهة انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الوضع المالي والاقتصادي في البلاد.

- التعميم الصادر بتاريخ ٢٠٠٨/١١/١٧ للبنوك الكويتية بشأن تقرير بعض الاعفاءات من النسب الرقابية المقررة بالنسبة للبنوك المشاركة في تنفيذ برنامج معالجة أوضاع شركات الاستثمار، وذلك فيما يتعلق بالحد الأقصى المقرر لنسبة محفظة التسهيلات الائتمانية إلى الودائع، واستبعاد التمويل المقدم لشركات الاستثمار في إطار هذا البرنامج من نسبة النمو المقررة في المحفظة الائتمانية (التمويل)، والاعفاء من تكوين المخصص العام (١%) على هذا التمويل الجديد.

- التعميم الصادر بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/١ لجميع البنوك المحلية بشأن توجيه البنوك نحو تعزيز الضمانات المقدمة من العملاء مقابل التسهيلات الائتمانية/عمليات التمويل والتواصل مع هؤلاء العملاء وحثهم على تقديم الضمانات أو تعزيز الضمانات القائمة.

- التعميم الصادر بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٤ بشأن تخفيض النسبة الواجب الاحتفاظ بها من ودائع العملاء بالدينار الكويتي في صورة أرصدة لدى البنك المركزي وأذونات وسندات الخزنة الكويتية أو أية أدوات مالية أخرى يصدرها البنك المركزي لتصبح ١٨% بدلاً من ٢٠%.
- التعميم الصادر بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/١٥ لجميع البنوك التقليدية بشأن التأكيد على توجيهات بنك الكويت المركزي بشأن ضرورة أن تبادر البنوك بإجراء التخفيض المطلوب في أسعار الفائدة على القروض، وذلك بما يتماشى مع قرار بنك الكويت المركزي في شأن تخفيض سعر الخصم إعتباراً من ٢٠٠٨/١٠/٨.
- التعميم الصادر في ٢٠٠٩/٣/٥ لكافة البنوك المحلية بشأن تزويد بنك الكويت المركزي بنتائج إختبارات الضغط (Stress Testing) كما في ٢٠٠٨/١٢/٣١ في موعد غايته ٢٠٠٩/٣/٣٠ لتقييم قدرة البنك على مواجهة الانكشافات في ظل أوضاع وظروف صعبة.

ثالثاً - أهم العمليات المصرفية لبنك الكويت المركزي:

شهدت عمليات بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨ إرتفاعاً على صعيد الأنشطة المصرفية ذات الصلة بالإصدار النقدي، والتحويلات فيما بين البنوك المحلية، وإنخفاضاً فيما يتعلق بعمليات المقاصة. فعلى صعيد عمليات الإصدار النقدي، فقد إرتفع رصيد أوراق النقد والمسكوكات المصدرة من قبل البنك المركزي خلال السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨، حيث بلغ المتوسط الشهري لذلك الرصيد خلال تلك السنة المالية نحو ٨٥٢,١ مليون دينار، مقابل متوسط شهري بلغت قيمته ٧٥٢,٩ مليون دينار خلال السنة المالية السابقة. وقد بلغ أعلى رصيد للنقد المصدر خلال السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨ نحو ٩١٥,٦ مليون دينار في شهر سبتمبر ٢٠٠٨، بينما بلغ أدنى رصيد له نحو ٧٨٥,٣ مليون دينار في شهر أغسطس ٢٠٠٨. وفي الإتجاه ذاته، شهدت قيمة النقد المتداول (المعبر عن النقد المصدر مطروحاً منه النقد المحتفظ به لدى البنوك المحلية) إرتفاعاً بما قيمته نحو ٧٦,٧ مليون دينار ونسبته ١١,٥% من نحو ٦٦٥,٨ مليوناً في نهاية السنة المالية ٢٠٠٨/٠٧ إلى نحو ٧٤٢,٥ مليوناً في نهاية السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨.

وعلى صعيد عمليات التسويات فيما بين البنوك والتي تتم من خلال البنك المركزي باستخدام نظام الكويت الآلي لتسوية المدفوعات الآنية فيما بين المشاركين "كاسب"، فقد بلغت قيمة تلك العمليات خلال السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨ نحو ٢٤٠,٢ بليون دينار مقابل نحو ٢٢٧,٣ بليوناً خلال السنة المالية السابقة، بزيادة قيمتها ١٢,٩ بليون دينار ونسبتها ٥,٧%. وتجدر الإشارة إلى أن نظام "كاسب" قد تم

تطويره وتحديثه بحيث يشمل فروع البنوك الأجنبية التي تم الترخيص لها بالعمل في دولة الكويت. وترتيباً على ذلك فقد تم إنضمام بنكين إلى نظام "كاسب" خلال السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨ ليصل عدد المشاركين في النظام إلى ١٩ مشاركاً.

أما فيما يتعلق بالعمليات المنفذة في إطار غرفة المقاصة لدى بنك الكويت المركزي، فقد إنخفض إجمالي تلك العمليات خلال السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨ لتبلغ قيمتها نحو ١٠,٦ بلايين دينار لعدد ٢١٩٢ ألف عملية (شيك) (متوسط قيمة العملية الواحدة نحو ٤٨٤٢,١ ديناراً)، مقابل نحو ١١,٩ بليون دينار لعدد ٢١٩٦ ألف عملية (شيك) (متوسط قيمة العملية الواحدة نحو ٥٣٩٧,٤ ديناراً) خلال السنة المالية ٢٠٠٨/٠٧.

وضمن إطار العمل بنظام "سندات بنك الكويت المركزي" قام بنك الكويت المركزي خلال النصف الأول من السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨ بطرح ١١ إصداراً من سندات بنك الكويت المركزي بقيمة اسمية بلغت نحو ٥٦٦ مليون دينار (منها ٧ إصدارات إستحقاق ٣ أشهر وبقيمة اسمية بلغت نحو ٣٢٥ مليون دينار، و ٤ إصدارات استحقاق ٦ أشهر وبقيمة اسمية بلغت نحو ٢٤١ مليون دينار). وقد إستحق خلال تلك الفترة ٦ إصدارات من الإصدارات السابقة لتلك السندات (استحقاق ٣ أشهر) وبقيمة اسمية بلغت نحو ٣٦٠,٦ مليون دينار، وإصدارين (استحقاق ٦ أشهر) بقيمة ٣١٦ مليون دينار. وترتيباً على ذلك، فقد إنخفض إجمالي رصيد سندات البنك المركزي بما قيمته ١١٠,٦ ملايين دينار ليصل إلى نحو ٤٣٦ مليون دينار في نهاية سبتمبر ٢٠٠٨ مقارنةً بنحو ٥٤٦,٦ مليون دينار في نهاية السنة المالية ٢٠٠٨/٠٧. وخلال النصف الثاني من السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨، قام بنك الكويت المركزي بطرح ١٠ إصدارات من سندات البنك المركزي بقيمة اسمية بلغت نحو ٤٨٦ مليون دينار (منها ٧ إصدارات استحقاق ٣ أشهر وبقيمة اسمية بلغت نحو ٣١٦ مليون دينار، و ٣ إصدارات استحقاق ٦ أشهر وبقيمة اسمية بلغت نحو ١٧٠ مليون دينار). وقد استحق خلال تلك الفترة ٧ إصدارات من الإصدارات السابقة لتلك السندات (استحقاق ٣ أشهر) وبقيمة اسمية بلغت ٣٢٨,٥ مليون دينار، و ٤ إصدارات (استحقاق ٦ أشهر) بقيمة اسمية بلغت ٢٤١ مليون دينار. وعلى ضوء ذلك، انخفض إجمالي رصيد البنك المركزي بما قيمته ٨٣,٥ مليون دينار ونسبته ١٩,٢% ليصل إلى نحو ٣٥٢,٥ مليوناً في نهاية السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨ مقارنةً بنحو ٤٣٦ مليوناً في شهر سبتمبر ٢٠٠٨.

كما قام بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨ بتنفيذ ٩٧٥٣ حوالة مصرفية لصالح وزارات ومؤسسات الدولة المختلفة بلغت قيمتها الإجمالية نحو ٩٧٦,٩ مليون دينار، مقابل ٨٩٥٤ حوالة مصرفية قيمتها نحو ١٠٥٦,٤ مليون دينار خلال السنة المالية السابقة ٢٠٠٨/٠٧.

أما فيما يتعلق بالمعاملات المصرفية الخارجية التي قام بتنفيذها بنك الكويت المركزي لصالح وزارات الدولة والمؤسسات الحكومية الأخرى في شكل إتمادات مستندية وكمبيالات برسم التحصيل وشيكات برسم التحصيل خلال السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨ فقد تمثلت بالبيان التالي:

البيان	العدد	القيمة بالدينار الكويتي
أولاً: الاعتمادات المستندية:		
(١) الاعتمادات المفتوحة	٧٨	٦٥,٤١٣,٨٧٣
- اعتمادات محلية	٢	١٠,٤٤٣,٠٤٦
- اعتمادات أجنبية	٧٦	٥٤,٩٧٠,٨٢٧
(٢) الاعتمادات المدفوعة	٢٥٠	٤٩,٧٤٤,٤٥١
- اعتمادات محلية	٥	٢,٦٩٣,٨٩٣
- اعتمادات أجنبية	٢٤٥	٤٧,٠٥٠,٥٥٨
(٣) التعديلات	٥٨	
- اعتمادات محلية	٣	
- اعتمادات أجنبية	٥٥	
ثانياً: عمليات التحصيل:		
كمبيالات برسم التحصيل	٧	١٥,٠٨٠
أ - الواردة	٤	٨,١١٤
ب - المدفوعة	٣	٦,٩٦٦
ثالثاً: شيكات برسم التحصيل:		
أ - التحصيل	١٤٠	٤٦٢,٨٦٤
ب - مشتراه	-	-

رابعاً - القوى العاملة في بنك الكويت المركزي:

تواصلت جهود بنك الكويت المركزي في مجال تطوير كفاءة الكوادر العاملة لديه، والارتقاء بمستواهم العلمي والمهني. وقام البنك المركزي خلال السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨ بإتخاذ عدد من الإجراءات في هذا الصدد، من أبرزها ما يلي:

١- تم خلال السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨ قبول ٣٠ خريجاً كويتياً للتدريب على وظائف مختلفة في البنك المركزي (٢٢ من حملة الشهادات الجامعية و ٨ من الحاصلين على الدبلوم في العلوم التطبيقية)، وتم أيضاً خلال السنة المالية المذكورة تعيين ٦٢ موظفاً منهم ٥٨ موظفاً كويتياً (٩٣,٥%)، كما تم تثبيت ٢٧ متدرباً كويتياً ممن أنهوا برامجهم التدريبية خلال السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨. وبناء على ذلك وصل إجمالي عدد العاملين في البنك المركزي في نهاية السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨ إلى ٨٠٩ موظفاً منهم ٦٨٥ موظفاً كويتياً (٨٤,٧%).

٢- شارك بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨ في عدد من الدورات التدريبية المتخصصة داخل دولة الكويت بلغ عددها ١٥٢ دورة، وأوفد إليها ٥٥٤ موظفاً من موظفي البنك. بالإضافة إلى ذلك، تم إيفاد ١٢٧ موظفاً لحضور ٩٦ دورة تدريبية خارج دولة الكويت بالتنسيق مع عدد من الجهات التدريبية الأجنبية المتخصصة في المجال المصرفي والمالي والاقتصادي.

٣- تم خلال السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨ إيفاد ١٤١ موظفاً في مهام رسمية خارج دولة الكويت لحضور ٧٧ إجتماعاً ومؤتمراً ذات صلة بأعمال البنك المركزي، وذلك على المستوى الخليجي والعربي والدولي.

٤- نظم البنك المركزي خلال السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨ عدداً من البرامج التدريبية المتخصصة للكوادر الكويتية من حديثي التخرج من حملة الشهادة الجامعية وشهادة الدبلوم، وذلك لإعدادهم وتأهيلهم للعمل في إدارات ومكاتب البنك المختلفة.

٥- تم خلال السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨ تطوير وتحديث بطاقات الوصف الوظيفي لجميع وظائف البنك المركزي في كافة قطاعات وإدارات ومكاتب البنك.

خامساً - أعمال وأنشطة أخرى:

قام بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨ بأعمال وأنشطة أخرى متعددة منها ما يلي:

- استمر بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨ في جهوده الرامية إلى ضمان جودة أوراق النقد المتداولة وسحب وإتلاف الأوراق النقدية التي لم تعد تستوفي الحدود الدنيا المعتمدة للجودة لدى البنك المركزي، والتصدي لجرائم تزيف وتزوير أوراق النقد بالتعاون مع الأجهزة الحكومية الأخرى. وفي هذا الصدد، بلغت قيمة الأوراق النقدية التي تم سحبها من التداول وإتلافها خلال السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨ نحو ٢٠٠,٩ مليون دينار.
- واصل بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨ جهوده في مجال إعداد وإصدار دورياته المختلفة (الشهرية، والفصلية)، كما استمر في إصدار التقريرين الاقتصادي والسنوي باللغتين العربية والإنجليزية وتوزيعها محلياً وخارجياً على المهتمين بالشؤون والتطورات النقدية والمصرفية والمالية والاقتصادية في دولة الكويت. إلى جانب ذلك، استمر البنك المركزي في تحديث محتويات اللوحة الإلكترونية الخاصة به على الشبكة الدولية للإنترنت والتي تشمل المعلومات والبيانات والإحصاءات المتاحة عن القطاع المصرفي والمالي المحلي، وباقي

قطاعات الاقتصاد الوطني بالإضافة إلى بعض المعلومات الرئيسية الخاصة بالبنك المركزي والتصريحات الصحفية لمحافظ بنك الكويت المركزي.

• قام بنك الكويت المركزي بإنجاز العديد من المشروعات التقنية التي تهدف إلى تطوير وتحديث الأنظمة الفنية والتطبيقية التي يستعين بها للقيام بوظائفه المختلفة. ومن أهم تلك المشروعات التي تم إنجازها خلال السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨ "نظام الخدمات المصرفية الإلكترونية" ويهدف إلى ميكنة إجراءات المدفوعات والحوالات المالية فيما بين الجهات الحكومية والجهات الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي (شركات إستثمار وصرافة) من ناحية، والمصارف المحلية من ناحية أخرى. وإعطاء الجهات ذات العلاقة القدرة على الاستعلام الفوري والتحكم بحساباتهم الموجودة ببنك الكويت المركزي، و"نظام قراءة الشيكات" لمكننة الإجراءات الخاصة بقراءة بيانات شيكات بنك الكويت المركزي لعملية الصرف بهدف تقديم خدمة أفضل للعملاء من حيث الدقة والسرعة، و"نظام السلاسل الزمنية المطور" لتطوير نظام جمع وتخزين البيانات، و"نظام الوحدات المصرفية" لحفظ واسترجاع وصيانة البيانات الأساسية للوحدات المصرفية الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي باستخدام أدوات تطوير الأنظمة وقواعد البيانات الحديثة.

• شارك بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠٠٩/٠٨ في العديد من المؤتمرات الدولية ذات الصلة بأعمال وأنشطة البنوك المركزية يتمثل أبرزها في المشاركة في أعمال "القمة المصرفية العربية الدولية للعام ٢٠٠٨" التي نظمتها اتحاد المصارف العربية والتي عُقدت في العاصمة الفرنسية باريس في ٢٦ يونيو ٢٠٠٨ تحت رعاية رئيس الجمهورية الفرنسية، وبالتعاون مع جمعية المصارف الفرنسية وجمعية المصارف الأوروبية والاتحاد الدولي للمصرفيين العرب. وقد تناولت تلك القمة العديد من الموضوعات المحورية ذات الصلة باهتمامات العمل المصرفي العربي والدولي، إضافة إلى تعزيز أوجه التعاون فيما بين الدول المشاركة، وكذلك التشاور وتبادل الآراء حول أهم القضايا المالية والمصرفية المشتركة. كما شارك البنك المركزي في الاجتماع الرابع عشر لمجلس إدارة مجلس الخدمات المالية الإسلامية وكذلك الاجتماع السابع للجمعية العامة للمجلس، واللذين عُقدا في ٣١ مارس ٢٠٠٩ بمدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية. وقد تم مناقشة تقرير إنجازات المجلس خلال الفترة الماضية وما تم تحقيقه من تقدم في إنجاز المهام الموكلة للمجلس وبخاصة في مجال إعداد الإرشادات والمعايير الرقابية على المؤسسات المالية الإسلامية بما يتلائم مع أحكام الشريعة الإسلامية

والمعايير الدولية المتبعة في هذا الشأن، بالإضافة إلى مناقشة خطة عمل المجلس لعام ٢٠٠٩.

قسم الإحصاء والنشر والترجمة

٢٤ سبتمبر ٢٠٠٩

ش.س/ن.ف/م.ن report2009/annual-rp08.doc

سادساً -

الميزانية العمومية لبنك الكويت المركزي

وحساب الأرباح والخسائر للسنة المالية المنتهية

في ٣١ مارس ٢٠٠٩

تقرير مراقبي الحسابات:

لقد فحصنا البيانات المالية لبنك الكويت المركزي ("البنك"). ولقد شمل فحصنا إجراء الاختبارات اللازمة للسجلات المحاسبية وغيرها من إجراءات المراقبة الأخرى التي وجدناها ضرورية، وحصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض الفحص.

في رأينا أن البيانات المالية تعبر بصورة صحيحة وعادلة عن المركز المالي الحقيقي للبنك كما في ٣١ مارس ٢٠٠٩ وعن نتائج أعماله للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً لأحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ وتعديلاته.

في رأينا أيضاً أن البنك يحتفظ بدفاتر حسابية منتظمة وأن البيانات المالية متفقة معها وأنه قد أجري الجرد وفقاً للأصول المرعية.

بدر عبدالله الوزان

سجل مراقبي الحسابات رقم ٦٢ فئة أ

بدر وشركاه

برايس وترهاوس كوبرز

وليد عبد الله العصيمي

سجل مراقبي الحسابات رقم ٦٨ فئة أ

من العبيان والعصيمي وشركاهم

عضو في إرنست ويونغ

الكويت في ٢٨ أبريل ٢٠٠٩

بنك الكويت المركزي

الميزانية العمومية كما في

الموجودات	إيضاح	٣١ مارس ٢٠٠٩	٣١ مارس ٢٠٠٨
الذهب		٣١,٧٣٦,٣٣٢	٣١,٧٣٦,٣٣٢
النقد والحسابات الجارية وتحت الطلب			
لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى			
بالعملات الأجنبية		٦٠٩,٧٢١,٧٢٤	٣٠٣,٠٢٩,١٢٣
الودائع والاستثمارات بالعملات الأجنبية			
	٣	٤,٣٥٤,٠٦٢,١٨٠	٤,٠٠٧,٣٤٩,٧٠٠
الموجودات الأخرى	٤	٣١,٦٣٥,٨٠٠	٢٥,٣٠٢,٥٣١
		٥,٠٢٧,١٥٦,٠٣٦	٤,٣٦٧,٤١٧,٦٨٦
حسابات يديرها البنك نيابة عن حكومة الكويت وحسابات نظامية	١١	٢,٤٠٤,١٥٤,٦٣٣	٢,٤٨٥,٣٥٤,٧٦٣

٣١ مارس ٢٠٠٩ "بالدينار الكويتي"			
٣١ مارس ٢٠٠٨	٣١ مارس ٢٠٠٩	إيضاح	حقوق الملكية والمطلوبات
٥,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠		رأس المال - المدفوع بالكامل
٢٩٥,٠٠٠,٠٠٠	٢٩٥,٠٠٠,٠٠٠	٥	صندوق الاحتياطي العام
١١٢,٠٢٨,٥٨٧	٩٩,٧٧٢,٠٨٤	٦	الحساب الخاص
٢٤٦,١٣٤,٣٥٨	٧٧,٠٣١,٩٠١		ربح السنة
٧٦٣,٨٧٥,٩٧٦	٨٦١,٧٠١,٨٨٧	٧	النقد المصدر
٥٤٦,٦٠٠,٠٠٠	٣٥٢,٥٠٠,٠٠٠		سندات البنك المركزي المصدرة
٨٦٠,٨٧٨,٦١١	٨٤٤,٨١١,٧٢٣		حسابات الحكومة
-	١,٠٨٠,٠٢١,١٥١	٨	حسابات دعم سيولة الجهاز المصرفي
			حسابات جارية وودائع البنوك المحلية
١,٢٥٢,٢٥٢,٤٢٠	١,١٣٧,٣٤٠,٩٩٤	٩	لدى البنك المركزي
١٤٦,٣٩١,٦٢٧	١٠٠,٤٨٥,٩٦٨		المؤسسات الدولية
٥٧,٦٤٣,٧٩٩	٧٣,١٦٥,٩١٠	١١	التأمينات لقاء الاعتمادات المستندية
٨١,٦١٢,٣٠٨	١٠٠,٣٢٤,٤١٨	١٠	مطلوبات أخرى
٤,٣٦٧,٤١٧,٦٨٦	٥,٠٢٧,١٥٦,٠٣٦		
			حسابات يديرها البنك نيابة عن حكومة الكويت وحسابات نظامية
٢,٤٨٥,٣٥٤,٧٦٣	٢,٤٠٤,١٥٤,٦٣٣	١١	

إن الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ١٣ تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية

بنك الكويت المركزي

بيان الأرباح والخسائر
للسنة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٠٩
(بالدينار الكويتي)

٢٠٠٨/٠٧	٢٠٠٩/٠٨	إيضاح	
٢٦٢,١٧٣,٩٤٠	١١٩,٩٢٩,٦١٤		الفوائد والإيرادات من الاستثمارات
(٨٠,٤٩٠)	(٧٤,٣٦٤)		مصاريف الفوائد والعمولات
٢٦٢,٠٩٣,٤٥٠	١١٩,٨٥٥,٢٥٠		
٩,٦٩٥,١٦٧	١,٤٣١,٢٧١		الإيرادات الأخرى
٢٧١,٧٨٨,٦١٧	١٢١,٢٨٦,٥٢١		إيرادات التشغيل
(٢٥,٦٥٤,٢٥٩)	(٤٤,٢٥٤,٦٢٠)	١٢	مصاريف التشغيل
٢٤٦,١٣٤,٣٥٨	٧٧,٠٣١,٩٠١		صافي ربح السنة
			سيتم التصرف في صافي ربح السنة وفقاً للمادة ١٧ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ وتعديلاته وذلك على النحو التالي:
٢٤٦,١٣٤,٣٥٨	٧٧,٠٣١,٩٠١	٥	لحساب الحكومة

إن الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ١٣ تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية

إيضاحات حول البيانات المالية
(٣١ مارس ٢٠٠٩)

١ - أنشطة البنك:

تأسس بنك الكويت المركزي ("البنك") بموجب القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ وتعديلاته، وهو مؤسسة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة. يقوم البنك بممارسة امتياز إصدار العملة المحلية نيابة عن دولة الكويت، والعمل على تأمين ثبات النقد الكويتي وحرية تحويله إلى العملات الأجنبية الأخرى، ورسم السياسة النقدية والائتمانية، والإشراف على الجهاز المصرفي والمالي، والقيام بوظيفة بنك الحكومة والمستشار المالي لها.

٢ - السياسات المحاسبية الهامة:

أعدت البيانات المالية بناء على القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ وتعديلاته. إن السياسات المحاسبية الهامة المطبقة هي ما يلي:

أ - الذهب:

استناداً إلى المرسوم الأميري الصادر بتاريخ ٤ يوليو ١٩٧٨، يتم تقييم الذهب بسعر ١٢,٥٠٠ ديناراً لكل أونصة من الذهب الخالص.

ب - سندات محلية وأدوات الدين العام:

يتم إثبات أدوات الدين العام بتكلفة الشراء.

ج - تكلفة عمليات السوق النقدي:

يتم تحميل التكلفة الناشئة عن عمليات التدخل في السوق النقدي (سندات البنك المركزي المصدرة وودائع البنوك المحلية وعمليات التورق) على حساب وزارة المالية / تكلفة دعم عمليات السوق النقدي، وذلك بناء على الاتفاق بين البنك ووزارة المالية.

د - احتساب الإيراد:

تُحتسب الفوائد المستحقة القبض على أساس التناسب الزمني مأخوذاً في الاعتبار مبلغ الأصل وسعر الفائدة المطبق.

هـ - المصروفات الرأسمالية:

يتم تحميل المصروفات الرأسمالية على المصروفات في السنة التي يتم فيها اعتمادها.

و - العملات الأجنبية:

استناداً إلى المادة رقم ٤٨ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ وتعديلاته، والمرسوم الأميري الصادر بتاريخ ٤ يوليو ١٩٧٨، يتم إعادة تقييم الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ الميزانية العمومية، وتؤخذ الأرباح أو الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم العملات الأجنبية إلى الحساب الخاص.

٣ - الودائع والاستثمارات بالعملات الأجنبية (بالدينار الكويتي):

٢٠٠٨/٠٧	٢٠٠٩/٠٨	
٤,٠٠٣,٣٦٧,٩٥٠	٤,٣٤٩,٦٩٣,٤٣٠	ودائع لدى البنوك والمؤسسات الأجنبية
		تسهيلات البنك المركزي إلى البنك
٣,٩٨١,٧٥٠	٤,٣٦٨,٧٥٠	الدولي للإنشاء والتطوير
٤,٠٠٧,٣٤٩,٧٠٠	٤,٣٥٤,٠٦٢,١٨٠	

٤- الموجودات الأخرى (بالدينار الكويتي):

٢٠٠٨/٠٧	٢٠٠٩/٠٨	
١٤,١٤٢,٩٣٩	٥,٤٨٧,٥٨٨	فوائد مستحقة على الودائع والموجودات الأخرى
٢,٥١١,٢١٠	٢,٧٩١,٢١٠	إستثمارات بالدينار الكويتي
٢٢٣,٢٨٠	٢٣٠,٥٤٥	مصاريف مدفوعة مقدماً
٣٨,٧٢٨	١٩,٤٨٢,٥٦٠	دفعات مقدمة
٨,٣٨٦,٣٧٤	٣,٦٤٣,٨٩٧	أرصدة مدينة أخرى
٢٥,٣٠٢,٥٣١	٣١,٦٣٥,٨٠٠	

٥- صندوق الاحتياطي العام:

استناداً إلى المادة رقم ١٧ فقرة (٣) (أ) و(ب) من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ وتعديلاته، يُضاف صافي أرباح البنك إلى صندوق الاحتياطي العام حتى يبلغ رصيد الصندوق مبلغ ٢٥ مليون دينار كويتي إلا في حالة صدور توصية من مجلس إدارة البنك وموافقة وزير المالية على زيادة إضافية للصندوق. وفي عام ١٩٨٥ وافق وزير المالية والاقتصاد على توصية مجلس الإدارة على زيادة رصيد صندوق الاحتياطي العام إلى مبلغ ١٧٩ مليون دينار كويتي. وبناءً على قرار مجلس الإدارة المؤرخ في ٥ مايو ٢٠٠٣ وموافقة وزير المالية بتاريخ ٧ مايو ٢٠٠٣، تمت الموافقة على زيادة رصيد صندوق الاحتياطي العام لبنك الكويت المركزي بمقدار ١١٦ مليون دينار حتى يصل إجمالي رصيد الاحتياطي إلى ٢٩٥ مليون دينار وذلك عن طريق تحويل نصف الأرباح السنوية للبنك المركزي إلى رصيد الصندوق. تم تحويل مبلغ ٤٦,٩٩٤,٢٧٣ دينار كويتي من أرباح السنة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٠٧ إلى صندوق الإحتياطي العام ليصبح رصيده ٢٩٥ مليون دينار كويتي وذلك بعد اعتماد البيانات المالية للبنك من وزير المالية. وبناءً على ذلك لم يتم تخصيص أية مبالغ من الأرباح بعد السنة المالية ٢٠٠٧/٠٦ للتحويل للإحتياطي العام، حيث وصل رصيد الإحتياطي إلى الحد الأقصى المعتمد.

٦- الحساب الخاص (بالدينار الكويتي):

٢٠٠٨/٠٧	٢٠٠٩/٠٨	
٣٠٥,٩٧٠,٢٠٩	١١٢,٠٢٨,٥٨٧	الرصيد في بداية السنة
(١٩٣,٩٤١,٦٢٢)	(١٢,٢٥٦,٥٠٣)	صافي فروق العملة الأجنبية الناتجة عن إعادة تقييم الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية
١١٢,٠٢٨,٥٨٧	٩٩,٧٧٢,٠٨٤	الرصيد في نهاية السنة

يمثل الحساب الخاص صافي فروق تقييم العملة الأجنبية المتراكمة والناتجة عن إعادة تقييم الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية والريح الناتج عن سحب أوراق النقد من التداول، وذلك استناداً إلى المادة رقم ٤٨ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ وتعديلاته والمرسوم الأميري الصادر بتاريخ ٤ يوليو ١٩٧٨.

٧- النقد المصدر (بالدينار الكويتي):

٢٠٠٨/٠٧	٢٠٠٩/٠٨	
١,٣٢٢,٣٥٢,٨٨٦	١,٣٥٧,٣٠٥,٦٥٠	صافي النقد المُنتَج
(٥٥٨,٤٧٦,٩١٠)	(٤٩٥,٦٠٣,٧٦٣)	ناقصاً: النقد في خزائن البنك
٧٦٣,٨٧٥,٩٧٦	٨٦١,٧٠١,٨٨٧	

إن صافي النقد المُنتَج يمثل إجمالي النقد المطبوع ناقصاً النقد المُتلف.

٨- حساب دعم سيولة الجهاز المصرفي

يمثل المبالغ المحولة للبنك المركزي بناء على تعليمات وزارة المالية - عملاً بما تقضي به الفقرة (هـ) في المادة (٣١) من القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٨ وتعديلاته في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية، وذلك لدعم سيولة الجهاز المصرفي.

٩- حسابات جارية وودائع البنوك المحلية لدى بنك الكويت المركزي (بالدينار الكويتي):

٢٠٠٨/٠٧	٢٠٠٩/٠٨	
٥٩٣,٨٠٠,٨٤٦	٦٠٩,٩٧٠,١٤٦	حسابات جارية
١٧٧,٠٠٠,٠٠٠	٣٢٢,٥٠٠,٠٠٠	ودائع
٤٨١,٤٥١,٥٧٤	٢٠٤,٨٧٠,٨٤٨	عمليات تورق (سحب)
١,٢٥٢,٢٥٢,٤٢٠	١,١٣٧,٣٤٠,٩٩٤	

١٠- المطلوبات الأخرى (بالدينار الكويتي):

٢٠٠٨/٠٧	٢٠٠٩/٠٨	
٤,٣٠٧,٢٧٦	٨,٦٨٩,٤٢٦	مصاريف مستحقة
٢٧,٣٠٥,٠٣٢	٥٠,٣٦٢,٠٣١	أرصدة دائنة أخرى
		وزارة المالية - تكلفة دعم عمليات السوق
٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٤١,٢٧٢,٩٦١	النقدي (إيضاح ٢ - ج)
٨١,٦١٢,٣٠٨	١٠٠,٣٢٤,٤١٨	

تشمل الأرصدة الدائنة الأخرى مخصصات إجازات ومكافآت نهاية الخدمة للموظفين وحسابات دائنة لمؤسسات مصرفية وغير مصرفية.

يمثل رصيد وزارة المالية - تكلفة دعم عمليات السوق النقدي المتبقي من المبالغ المحولة من وزارة المالية بعد تحميل تكلفة دعم عمليات السوق النقدي والتي يقوم بها البنك وفقاً لما تم الاتفاق عليه بين البنك ووزارة المالية.

١١- حسابات يديرها البنك نيابةً عن حكومة الكويت وحسابات نظامية (بالدينار الكويتي):

٢٠٠٨/٠٧	٢٠٠٩/٠٨	
٢,٤٠٧,٥٦٣,٣٤٠	٢,٣٠٢,٧٤١,٩١٣	أ - حسابات يديرها البنك نيابةً عن حكومة الكويت
		ب- حسابات نظامية:
٦٤,٢٧٦,٥٢٣	٧٧,٧٦١,٤٩١	اعتمادات مستندية
١,٤٨٣,٨٤٠	١,٤٣٩,٩٢٢	عملات تذكارية
١٢,٠٣١,٠٦٠	٢٢,٢١١,٣٠٧	تحصيلات بموجب القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٩٣
٧٧,٧٩١,٤٢٣	١٠١,٤١٢,٧٢٠	
٢,٤٨٥,٣٥٤,٧٦٣	٢,٤٠٤,١٥٤,٦٣٣	

في ٣١ مارس ٢٠٠٩، كانت هناك تأمينات بمبلغ ٧٣,١٦٥,٩١٠ دينار كويتي (٥٧,٦٤٣,٧٩٩ دينار كويتي: ٢٠٠٨) مُحَقَّقٌ بها مقابل الاعتمادات المستندية المذكورة أعلاه.

١٢- مصاريف التشغيل (بالدينار الكويتي):

٢٠٠٨/٠٧	٢٠٠٩/٠٨	
١٥,٧٢٣,٦٨٦	١٧,٥٣٩,٩٩٣	تكاليف الموظفين
٢,٠١٨,٨٧٩	٢,٥٠٣,٩٩٥	تكاليف تشغيل الحاسب الآلي وتكاليف إدارية
٨٥٠,٧١٤	١,٤٣٧,٧٥٢	شراء أثاث ومعدات وسيارات
٤,٣٣٠,١٣١	٣,٠٩٧,٩١٢	إصدار و شحن العملة
١,٧٩٠,١٧٧	١,٧٣٦,٦٠٠	مصاريف متنوعة
٩٤٠,٦٧٢	١٧,٩٣٨,٣٦٨	تكاليف إنشائية
٢٥,٦٥٤,٢٥٩	٤٤,٢٥٤,٦٢٠	

١٣- سندات إذنية محتفظ بها:

في ٣١ مارس ٢٠٠٩ بلغت قيمة السندات الإذنية التي يحتفظ بها البنك بصفة الأمانة لحساب المؤسسات الدولية مبلغ ٤٨٠,٧٣٩,١٧٣ دينار كويتي (٤٦٥,٤٣٠,٥٣٧ دينار كويتي: ٢٠٠٨).

.....	مقدمة
.....	أولاً - أهم تطورات السياسة النقدية والمؤشرات النقدية والمصرفية
.....	١- التطورات النقدية.....
.....	٢- التطورات المصرفية.....
.....	ثانياً - أهم الإجراءات والتعليمات الرقابية التي أصدرها بنك الكويت المركزي..
.....	ثالثاً - أهم العمليات المصرفية لبنك الكويت المركزي
.....	رابعاً - القوى العاملة في بنك الكويت المركزي
.....	خامساً - أعمال وأنشطة أخرى
.....	سادساً - الميزانية العمومية لبنك الكويت المركزي وحساب الأرباح والخسائر للسنة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٠٩
.....	- تقرير مراقبي الحسابات
.....	- الميزانية العمومية.....
.....	الموجودات.....
.....	حقوق الملكية والمطلوبات.....
.....	- بيان الأرباح والخسائر.....
.....	- إيضاحات حول البيانات المالية.....

للمراسلات والاستفسارات:

بريدياً : بنك الكويت المركزي
إدارة البحوث الاقتصادية
ص.ب: ٥٢٦ الصفاة
13006 الكويت
دولة الكويت
تلفون : ٣٢٥٧ ٢٢٤٠ (٩٦٥)
فاكس : ٠٨٨٧ ٢٢٤٤ (٩٦٥)

البريد الإلكتروني: cbk@cbk.gov.kw

عنوان اللوحة الإلكترونية في شبكة الإنترنت
العالمية: <http://www.cbk.gov.kw>

ISSN 1029- 4589

إخراج وطباعة
مطبعة بنك الكويت المركزي